سياسة حزب العدالة و التنمية تجاه الكورد في تركيا

د. موفق عادل عمر

قسم النظم السياسية و السياسة العامة، كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين - اربيل، العراق

الملخص

القضية الكوردية في تركيا مرت بمراحل معقدة و دامية، مما ادى الى عدم الاستقرار السياسي و الامني في تركيا. في هذه الاجواء السلبية استطاع حزب العدالة و التنمية ان يكتسح الانتخابات في عام 2002 و يصل الى السلطة مشكلا الحكومة بوحده من دون اللجوء الى التحالفات. لذا ان حزب العدالة و التنمية حاول ايجاد حلا للقضية الكوردية عبر اتخاذ بعض الخطوات الجرئية و البدء بالاعلان عن مشروع الانفتاح على القضية الكوردية. لكن المراحل التي تلت هذه الخطوات اثبتت ان الهدف الرئيسي لحزب العدالة و التنمية كانت محاولة ايجاد حل للقضية الكوردية بصورة يكون فيه الحزب مسيطرا على توجيه القضية و حائزا على اغلبية اصوات الناخبين الكورد. مقابل هذا لم تكن هنالك ارادية كوردية موحدة لاجل ايجاد حل سلمي للقضية الكوردية، برغم ان حزب العمال الكوردستاني قد اعلن عن ايقاف العمليات المسلحة، الا انه تبين بعد ذلك انه قام باستغلال تلك الهدنة لتجميع قواه و تخزين الذخائر و الاسلحة. بالاضافة الى العلاقات الاقليمية لهذا الحزب في الدول المجاورة مثل العراق و سوريا، وجود فصائل مسلحة تابعة لحزب العمال الكوردستاني في هذه الدول ساعد على انهاء مشروع و عملية الانفتاح الى القضية الكوردية. مما تقدم نستطيع التوصل الى نتيجة مفاده ان الاطراف لم يكن لديهم نية صادقة لحل تلك القضية و انه تبين انه هنالك مشكلة جوهرية في القضية الكوردية و هو ان الممثل الوحيد و الشرعي للكورد ليس حزب العمال الكوردستاني.

الكلمات المفتاحية: حزب العدالة و التنمية، تركيا، القضية الكوردية، مشروع السلام، حزب العمال

1. المقدمة

في شهر تشرين الثاني من عام 2002 استطاع حزب العدالة والتنمية في الجمهورية التركية من اكتساح الانتخابات البرلمانية محققا نصرا كبيرا في عموم البلاد حيث ضمن له هذا الانتصار ان يصل الى السلطة ويشكل الحكومة بوحده من دون اللجوء الى تأسيس وبناء تحالفات لغرض تشكيل الكابينة الوزارية آنذاك. وبهذا دخلت الحياة السياسية التركية مرحلة جديدة ومختلفة عن سابقاتها من جميع النواحي. لان مجموعة مهمة من الأعضاء البارزين لهذا الحزب ينتمون الى جذور إسلامية، بالإضافة الى ذلك حاول حزب العدالة والتنمية ومنذ لحظة تأسيسه ان يصل لفئات المجتمع المختلفة في تركيا. أُسس حزب العدالة والتنمية تحت شعار ثلاثي شهير و هو محاربة ال (Y)ات الثلاث الذي يتكون من محاربة المحظورات (Yasaklar) والقضاء على الفساد (Yolsuzluk) والفقر (Yoksulluk) والمسالة الكوردية في تركيا آنذاك كانت من اهم القضايا التي تنتظر إيجاد حل جذري لها ضمن سياق محاربة المحظورات. الكورد منذ تأسيس الجمهورية التركية حتى يومنا هذا، عانوا التهميش والاقصاء من قبل الحكومات المتعاقبة التي وصلت الى سدة الحكم في انقرة. من جهة اخرى وجود تنظيم مسلح يقاتل القوات التركية ويشن هجمات مسلحة بين حين واخر ضد المؤسسات الحكومية، جعلت القضية أكثر تعقيدا في البلاد. حيث راحت ضحيته مجموعة كبيرة من الناس نتيجة هذه الاشتباكات وان المدنيين في بعض الأحيان اصبحوا اهدافا لتلك العمليات التي تصفها الحكومة التركية بالإرهابية. بعد تأسيس ومن ثم وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم ساد جو من الامل بإيجاد حل للقضية الكوردية. وفعلا بدأ حزب العدالة والتنمية بالانفتاح بصورة تدريجية على القضية الكوردية من خلال اتخاذ بعض الخطوات الجريئة في مجالات متعددة.

جلّة پۆليتكنيك للعلوم الإنسانية والإجتماعية
المجلد 4 ، العدد 1 (2023)
أُستلم البحث في 23 مارس 2022؛ قُبل في 08 يونيو 2022
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 08 أبريل 2023
البريد الإلكتروني للمؤلف :muwafaq.omer@su.edu.krd
حقوق الطبع والنشر © 2023 **موفق**. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

افتتاح قناة فضائية كوردية حكومية والسماح بافتتاح قنوات فضائية كوردية أهلية، السماح باختيار اللغة الكوردية من بين الدروس الاختيارية كان من ابرز الأمور التعليمية والإعلامية التي حدثت في عهد حزب العدالة والتنمية، اما من الناحية السياسية فقد سمح للسياسيين الكورد ان يرشحوا انفسهم للبرلمان كأعضاء مستقلين. ومن ثم استطاعت الأحزاب السياسية الكوردية اجتياح حاجز نسبة(10%) والوصول الى البرلمان التركي، حيث استطاع الكورد في بعض الاحيان ان يضمن حوالي 60-70 مقعدا في البرلمان التركي.

خلال عامي 2002 و 2003 ، حاول مسؤولي الحزب ان تشرف السلطة المدنية في البلاد على حل القضية الكوردية بدلا من الهيمنة العسكرية التي كانت سائدة انذاك. وذلك لسببين مهمين، الأول محاولة ابعاد العسكر عن أمور إدارة الدولة، واضعاف هيمنة المؤسسة العسكرية، التي كانت موجودة في تلك الفترة وكانت بمثابة خطر مباشر على حزب العدالة والتنمية، والسبب الثاني هو محاولة الحزب للاستجابة لمتطلبات عملية الانضمام الى الاتحاد الاوروبى والذي كان يتضمن حل المشاكل الداخلية للبلد بالطرق السلمية.

على الرغم من حدوث احداث مهمة سلبية في سنة 2005 والتي أدت الى تعكير الجو الإيجابي السائد في تلك الفترة الا انه توقف العمليات العسكرية بصورة مؤقتة من قبل القوات التركية ضد مسلحي حزب العمال الكوردستاني من جهة وتوقف العمليات المسلحة للحزب العمال الكوردستاني من جهة اخرى كان حافزا جيدا نحو تطبيع الاوضاع. ولكن رفض خطة عنان حول قبرص وانتقال القضية الكوردية الى الشارع بشكل احتجاجات في عام 2005 كان له تأثيرا سلبيا على عملية الانفتاح الكوردي. في تلك الاثناء كان قيادي حزب العدالة والتنمية يؤمنون من ان التطبيع مع الاكراد وفرض السلطة المدنية في البلاد من ضمن أولوياتهم لأجل الاستمرارية والبقاء في السلطة لفترة أطول. لان السلطة العسكرية وحزب الشعب الجمهوري المعارض كانا تؤمنان من ان العلمانية ضمان وكفيل لحماية النظام الديمقراطي في تركيا، في الجهة المقابلة كان حزب العدالة والتنمية يؤمن بان أسس ومبادئ الديمقراطية سوف لن تقوم بالشكل المطلوب الا عن طريق سيطرة المدنيين على السلطة في البلاد. ولايزال هذين التوجهين قائمين على الرغم من تقدم حزب العدالة والتنمية في شخص اردوغان بخطوات نحو تحقيق هدف سيطرة المدنيين على السلطة. بعد نجاح مرشح حزب العدالة والتنمية عبدالله غول الفوز بمنصب رئاسة الجمهورية بعد صراع عنيف وشديد مع حزب الشعب الجمهوري والمؤسسة العسكرية وحتى الجهاز القضائي التي كانت تحت سيطرة المعارضة، قام الحزب في عام 2008 بإضعاف المؤسسة العسكرية من خلال البدء بقضية ارغناكون التي استهدفت اضعاف العسكر وكسر شوكتهم داخل المجتمع التركي.

وهكذا نجح اردوغان وحزب العدالة والتنمية من ابعاد المؤسسة العسكرية عن القضية الكوردية وتحويلها الى المدنيين، والمتمثل بالحزب الذي يسيطر على السلطة في تركيا والذي هو حزب العدالة والتنمية.

واجه مشروع الانفتاح على القضية الكوردية انتقادات واسعة في تركيا من قبل الأحزاب والكتل السياسية، متهمين حزب العدالة والتنمية بالمتاجرة بتلك القضية لغرض كسب الناخب الكوردي في تركيا. لان حزب العدالة والتنمية هو الحزب الوحيد الذي استطاع ان ينافس الأحزاب والكتل الكوردية في المناطق ذات الأغلبية الكوردية. بعد هذه الاحداث وقع حادثان مهمين للغاية حول القضية الكوردية في تركيا، الحدث الاول هو سلسلة من اللقاءات بين مسؤولي الاستخبارات التركية مع بعض الأعضاء البارزين من الحزب العمال الكوردستاني في مدينة أوسلو. بدأت هذه اللقاءات في عام 2008 واستمرت حتى عام 2011 . يعتبر هذه اللقاءات الأولى من نوعه والذي جرى بين الاستخبارات التركية وحزب العمال الكوردستاني. وبهذا نرى ان حزب العدالة والتنمية التركية ابعد حزب السلام والديمقراطية آنذاك الذي كان ممثلا سياسيا للكورد في تركيا عن المفاوضات بين الطرفين. الهدف من اقصاء وابعاد حزب السلام والديمقراطية آنذاك من العملية هو عدم إعطاء فرصة لهذا الحزب من كسب المزيد من أصوات الكورد.

لكن مع كل هذه التطورات والاحداث التي وقعت خلال عهد حزب العدالة والتنمية التركية الا ان حزب العدالة والتنمية في نهاية المطاف تخلى عن مشروع الانفتاح على القضية الكوردية، وان تخلي الحزب عن هذا المشروع يعود لعدة أسباب منها استخدام هذه القضية من كلا الطرفين لمصالح الأطراف ومحاولة كسب قاعدة عريضة لدى الجماهير الكوردية. اردوغان بعد ان نجح في اجراء تغييرات على الدستور وتحويل نظام الحكم من البرلماني الى الرئاسي، غير سياسته تجاه حل القضية الكوردية ورجع الى المربع الأول وحاول هذه المرة الوصول الى الناخب القومي التركي، وضمن هذا الإطار استطاع اولا ان يقنع ابن مؤسس حزب الحركة القومية ارطغرول توركيش بالانضمام الى صفوف حزب العدالة والتنمية بعد ان كان نائب رئيس حزب الحركة القومية. ومن ثم استطاع ان يقنع رئيس حزب الحركة القومية دولت باخجالي ان يؤسس تحالف معه من اجل اجراء تغيير نظام الحكم من البرلماني الى الرئاسي. و بهذا بدأت مرحلة سياسية جديدة في الحياة السياسية التركية بقيادة حزب العدالة و التنمية بشكل غير سياساته بصورة جذرية امام القضية الكوردية و اعلن بان الاطراف السياسية الكوردية سواءا أكان حزب العمال الكوردستاني او حزب الشعوب الديمقراطي يدعمون الارهاب بصورة مباشرة و تبين من هذه السياسية المتبعة من قبل حزب العدالة و التنمية في هذه المرحلة الجديدة انه لا يوجد نوايا نحو تطبيع الاوضاع و انهاء الخلافات و الاشتباكات المسلحة.

1-1 الاشكالية:

تكمن الاشكالية الاولى على انه "رغم بعض المحاولات و الخطوات الجادة التي اتخذت من قبل حزب العدالة و التنمية الا انه عجز عن ايجاد حل للقضية الكوردية" و تكمن الاشكالية الاخرى في " ان هنالك جدل و اسع حول نوايا الاطراف في ايجاد حل للقضية الكوردية بشكل يخدم المصلحة العامة بعيدا عن المصالح الحزبية و الشخصية"، لان عدم إيجاد حل جذري للقضية الكوردية في تركيا، ستقود البلاد الى المزيد من عدم الاستقرار والفوضى واستهداف الامن بصورة عامة وبالأخص في المناطق ذات الأغلبية الكوردية. من جهة أخرى إصرار الرئيس التركي رجب طيب اردوغان على استهداف وتصفية عناصر حزب العمال الكوردستاني وبالمقابل تهديد قادة حزب العمال الكوردستاني بالانتقام والاستمرار بشن المزيد من العمليات المسلحة، زاد الوضع تعقيدا ويتوقع ان يحدث تطورات سلبية حول القضية مما سيؤدي هذا الامر الى المزيد من الفوضى و عدم الاستقرار الامني و السياسي.

2-1 الفرضية:

تكمن فرضية الدراسة من أن حزب العدالة و التنمية حاول ايجاد حل للقضية الكوردية ولكن بصورة يكون توجيه تلك العملية باكمله تحت سيطرة الحزب و بما يناسب اهدافه و مبادئه. لان من بين الاهداف الرئيسية لاتخاذ مثل هذه الخطوات كان عبارة عن محاولات كسب الناخب الكوردي.

3-1 هدف البحث:

الهدف الرئيسى للبحث هو القاء الضوء على ابرز سياسات حزب العدالة والتنمية و مناقشة موضوع مدى جدية الحزب من جهة و الاطراف الكوردية من جهة اخرى، في ايجاد حل للقضية الكوردية.

3-1 أهمية البحث:

اصبحت القضية الكوردية في تركيا مشكلة امنية و سياسية واسعة، شغلت الحكومات المتعاقبة و خُصصت اموال طائلة للمؤسسة العسكرية التركية لغرض مواجهة هذه الاشكالية بالقوة. لان الحكومات التركية المتتالية عاملت القضية على انها مسالة امنية تُهدد الامن القومي التركي. لكن مع وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة عام 2002، حاول و لاول مرة في تاريخ الجمهورية التركية من ايجاد حلا سلميا و مدنيا للقضية عبر ترسيخ المبادئ الديمقراطية في البلاد. لكن محاولات حزب العدالة و التنمية بائت بالفشل ولم توفق الحزب في حلحلة القضية بطرق سلمية و عادت مجددا الى معاملة المسالة على انها قضية امنية. بل وصل الامر الى انكار وجود مشكلة باسم المشكلة الكوردية في البلاد. هنا تكمن اهمية دراستنا من خلال القاء الضوء على السياسات التي اتبعه حزب العدالة و التنمية تجاه القضية الكوردية من منظور محايد و موضوعي، بالاضافة الى مناقشة نوايا الجانبين الحكومي و الكوردي لايجاد حل جذري للقضية الكوردية في تركيا. مع القاء الضوء على الاسباب الحقيقية وراء فشل حزب العدالة و التنمية من ايجاد حل للمسالة الكوردية برغم قيامه بمحاولات مهمة و اتخاذ خطوات جريئة.

5-1 منهجية البحث

اثناء الدراسة أُستعين بالمنهج التاريخي للبحث عن العلاقة و الارتباط في ما بين الوثائق و الاحداث التاريخية و الوصول الى تعميمات متعلقة بموضع و اشكالية الدراسة و أعتمد على المنهج النظمي لدراسة النظام السياسي التركي بصورة عامة و التغييرات التي حصلت عليه، و بالمنهج التحليلي في ضوء تحليل ازمة القضية الكوردية و انعكاستها على الحياة السياسية التركية.

6-1 هيكلية البحث:

اقتضت الضرورة تقسيم الدراسة الى مبحثين عدا المقدمة والخاتمة، بحيث ان المبحث الأول بعنوان بسط السلطة المدنية و مرحلة الاعلان عن مشروع الانفتاح على القضية الكوردية، و احتوى هذا المبحث على مطلبين في المطلب الأول تم إلقاء الضوء فيه على بسط السلطة المدنية في القضية الكوردية بين الاعوام (2002-2008) ، أما في المطلب الثاني فقد تم التطرق إلى الاعلان عن مشروع الانفتاح على القضية الكوردية وبدء اللقاءات المباشرة بين الطرفين بين (2009-2015). أما المبحث الثاني فقد خصص للاشارة الى اسباب فشل مشروع الانفتاح و مستقبل القضية الكوردية في تركيا، بحيث يتكون هذا المبحث من مطلبين، في المطلب الاول ناقشنا اسباب فشل مشروع الانفتاح و بدء الاشتباكات مجددا (2015-2019)، أما في المطلب الثاني فقد أجرينا قراءة استشرافية للقضية الكوردية في تركيا.

2. المبحث الأول/ بسط السلطة المدنية و مرحلة الاعلان عن مشروع الانفتاح على القضية الكوردية

1-2 المطلب الاول/ محاولات حزب العدالة والتنمية لبسط السلطة المدنية في القضية الكوردية (2002-2008)

مرت الحياة السياسية التركية بانقلابين عسكريين في عامي 1960 و 1980، مما ساعد هذا الامر الى بسط نفوذ العسكر بصورة جذرية في المؤسسات الحكومية في الجمهورية التركية. متى ما تم المحاولة لبسط السلطة المدنية في تركيا منذ عام 1960 و حتى عام 2002، استخدمت المؤسسة العسكرية نفوذها المتجذر في مختلف قطاعات و المؤسسات الحكومية، للحد من تلك السيطرة و ابقاء زمام الامور بيد العسكر. اصبحت المؤسسة العسكرية عاملا مؤثرا في ادارة الدولة من النواحي السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية مما ادى هذا الامر الى تبني العسكر بنيويا و وظيفيا مسؤوليات اتخاذ القرارات والتاثير او حسم الامور من النواحي الامنية و الدفاعية بالاضافة الى المسأل الادارية والسياسية. استطاعت المؤسسة العسكرية تثبيت وظائفها ونفوذها هذه من خلال دستوري عام 1961 و 1982، بحيث يتفق المراقبون انه أسس لادارة تنفيذية ذو ثنائي الرأس (عسكري-مدني) ضمن تاسيس مجلس الامن القومي (Milli Güvenlik Kurulu- MGK)، لان الدستور التركي لعام 1982، تم اعداده من قبل قادة الانقلاب و صيغ بالشكل الذي ارادوه، على الرغم من اجراء تعديلات كثيرة على هذا الدستور منذ قبوله و حتى يومنا هذا، الا ان الانتقاد الجوهري الذي يوجه له هو صياغته و اعداده تحت ضغط الانقلابين. هذا الدستور مهد للمؤسسة العسكرية السيطرة على امور الدولة و زيادة نفوذه فيه، بحيث تدخل العسكر بالامور السياسية تحت ذريعة حماية مبدأ العلمانية و النظام الجمهوري و مبادئ مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال اتاتورك.

من جهة اخرى اذا امعنا النظر الى المسألة الكوردية في تركيا فاننا سنراه قائمة منذ عام 1925 خلال الثورة المسلحة التى قادها الشيخ سعيد بيران وتم السيطرة على تلك الحركة المسلحة من قبل السلطة القائمة انذاك وصدر حكم الاعدام بحق القائمين على الثورة وعلى راسهم الشيخ سعيد بيران (Özden, 2019: 6). وبهذا نرى ان بداية المطالبة بالحقوق القومية للكورد في تركيا بعد تاسيس الجمهورية التركية، بدأت على شكل حركة مسلحة تم اخمادها بشكل دموي (عيسى، 1992: 263-364). على الرغم من سيطرة القوات التركية على تلك الحركة الكوردية المسلحة الا ان الشعور القومي بدأت ونشأت اكثر و تجذرت بين الكورد بعد تلك الحركة واستمرت حتى نتجت عنها تاسيس حزب كوردي مسلح اخر في عام 1978 باسم (حزب العمال الكوردستاني) بقيادة عبدالله اوجلان (الداقوقي، 2004: 192) ، بحيث اباحت لنفسه جميع الطرق مثل (استخدام القوة، الاغتيالات، زرع العبوات الناسفة، والخ....من الوسائل و الطرق) من اجل الوصول الى اهدافه المعلنة والغير المعلنة (Hancılar,2011: 19)، بحيث استمرت هذه النشاطات المسلحة للحزب منذ ذلك التاريخ مستمرا في الثمانينيات و هي تنتهج نفس الاسلوب حتى الان عبر استخدام القوة ضد الجيش التركي.

نتيجة هذه الاحداث و التطورات السياسية المهمة في تركيا، استطاعت المؤسسة العسكرية التركية من خلال نفوذها المسلح و سيطرتها على بعض المؤسسات المدنية عبر تعيين الاسماء المقربة منها في تلك المؤسسات، السيطرة على الحياة السياسية التركية. ظهور حزب مسلح كوردي تقاتل من اجل الانفصال و تقوم بالعمليات المسلحة و زرع

العبوات الناسفة بالاضافة الى سلسلة من الاغتيالات و استهداف افراد الجيش التركي، اعطت الفرصة الذهبية للمؤسسة العسكرية لبسط نفوذها على مختلف القطاعات المدنية في البلاد. بحيث تم تخصيص مبالغ كبيرة من الميزانية العامة للدولة لموضوع محاربة الارهاب، تركيا ولسنوات عديدة خصصت مليارات الدولارات لهذا الهدف، و بسبب كون الموضوع تخص الامن القومي للبلد و مواجهة ومحاربة الارهاب، فان الاموال و الميزانية المخصصة لتلك الاغراض، كانت لا تخضع لايه رقابة برلمانية او حكومية. و هكذا انفق مبالغ كبيرة و ضخمة للمؤسسة العسكرية من دون ان تقوم اية جهة حكومية او البرلمان من اداء دور رقابي عليه.

نتيجة هذا التسلط البارز من قبل المؤسسة العسكرية على قطاعات الدولة المدنية و خصوصا الناحية المالية منها، بدأت بعض الاصوات تتعالى ضد تدخل المؤسسة العسكرية بالامور المدنية لتركيا على المستويين الداخلي و الخارجي، اذ اثناء الازمة الاقتصادية التي ضربت البلاد سنة 1994 وعلى المستوى الداخلي اصدرت جمعية الصناعيين و رجال الاعمال الاتراك (Türk Sanayici ve İş Adamları Derneği – TÜSİAD) التي تمثل اصحاب رؤس الاموال في تركيا، تقريرا طالبت فيها من خلال مصطلح الدولة الافضل (Optimal Devlet) باجراء تغييرات في مفهوم ادارة الدولة. بحيث عرفت الدولة الافضل من انها دولة محددة، مسؤولة، مؤثرة و لامركزية (TÜSİAD, 1995: 100). وفي عام 1997 اعلنت جمعية الصناعيين و رجال الاعمال الاتراك تقريرها السنوي بحيث اشارت فيها الى موضوع انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، حيث اكدت من ان احدى الاسباب التي تعيق عملية الانضمام هو عدم وجود استقرار سياسي، و لحل هذه المشكلة يجب معالجة الخلل الموجود في العملية الديمقراطية وان جوهر اتخاذ هذه الخطوة تمر عبر مسالة دور الجيش و العسكر في عملية ادارة الدولة، اذ بينت التقرير ان تركيا تعاني من ازمة عسكرة الادارة المدنية، وتم عرض مقترحين لحل هذه الازمة وذلك من خلال جعل السلطة العسكرية تابعة للسلطة المدنية مع مسالة فصل الامن الداخلي عن الامن الخارجي. اي بمعنى اخر طالبت الجمعية بالسيطرة على المؤسسة العسكرية و تحديد مهامها بعملية الدفاع عن الامن الخارجي للبلد و جعل القوى الاخرى مثل (الشرطة، الجندرمة .....والخ) مسؤولة عن ضمان الامن الداخلي (TÜSİAD, 1997:76). واستمرت الجمعية بمطالبها هذه في تقاريرها اللاحقة وبالاخص في تقريرها التي اصدرتها في عام 1999 (TÜSİAD,1999:63).

من جهة اخرى وعلى المستوى الخارجي فقد اعلن الاتحاد الاوروبي و ضمن تقاريره الدورية الصادرة من قبل مفوضية الاتحاد الأوروبي حول مدى احراز تقدم في مسالة انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، بحيث صدرت اول موقف رسمي من قبل الاتحاد الاوروبي عبر تقرير المفوضية حول مدى تقدم تركيا في سعيه نحو الانضمام الى الاتحاد الاوروبي سنة 1998، بحيث يرى الاتحاد الاوروبي الجيش في تركيا كازمة ديمقراطية و قضية متعلقة بسيادة القانون، اذ انه اشار الى وجود بعض امور قانونية غير واضحة و طالب تركيا باتخاذ خطوات مدنية لمعالجة قضية الارهاب في البلاد و اكد الى ان الحلول العسكرية المتخذة لاجل حل هذه الازمة قد اضرت بشكل مباشر على تطور منطقة الجنوب الشرقي لتركيا اقتصاديا واجتماعيا و كبدت تركيا خسائر مالية و بشرية كبيرة بالاضافة الى ان هذا النهج اضر بصورة تركيا الدولية (Avrupa Komisyonu, 1998). الاتحاد الاوروبي في هذا التقرير لم يذكر اسم القضية الكوردية و انما اشار اليها بشكل غير مباشر من خلال ذكر منطقة الجنوب الشرقي لتركيا ذات الاغلبية الكوردية. في نفس التقرير و تحت عنوان "الديمقراطية و سيادة القانون" انتقد الاتحاد الاوروبي قرارات مجلس الامن القومي (Milli Güvenlik Kurulu- MGK) بسبب تاثيره على سياسة الحكومة، وبرغم ان هذه القرارات غير ملزمة من الناحية القانونية الا انها سنحت الفرصة للعب المؤسسة العسكرية دورا مدنيا و ساعدتها على التدخل في الامور السياسية (هنري باركي و اخرون، 2007: 43-44) . الاتحاد الاوروبي لم تكتفي بهذا القدر من التدخل حول هذا الموضوع اذ انه استمر في توجيه انتقادته الى تركيا بسبب التدخل العسكري للامور المدنية، ففي تقرير الاتحاد الاوروبي لعام 2000 حول مدى تقدم تركيا في سعيه نحو الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، استمر الاتحاد الاوروبي انتقاد قرارات مجلس الامن القومي (Milli Güvenlik Kurulu- MGK) واعلن ان هذه القرارات تقيد الحكومة و تقلل من مسؤولية مجلس الامن القومي (Milli Güvenlik Kurulu- MGK) امام البرلمان التركي (Avrupa Komisyonu, 2000).

ضمن هذا السياق وفي شهر تشرين الثاني من عام 2002 استطاع حزب العدالة والتنمية في الجمهورية التركية من الوصول الى السلطة و تشكيل الكابينة الوزراية بوحده من دون اللجوء الى تأسيس التحالفات لغرض تشكيل الحكومة، حيث كان ضمن اولويات هذا الحزب العمل على اضعاف المؤسسة العسكرية و تحديد نشاطاتها ضمن اطار الفعاليات والواجبات العسكرية و الامنية للبلد (الياس، 2016: 145). ولكن في بداية الامر لم يستطيع حزب العدالة من التوجه بصورة مباشرة تنفيذ هذا الامر وانما قام اولا بتحقيق هدف ابعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية في البلاد تدريجيا و بشكل مراحل عدة.

في المرحلة الاولى، استغل الحزب موضوع انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، لان هذا الامر تقريبا متفق عليه من قبل اغلب الاحزاب السياسية التركية و كان هنالك انذاك توجها عاما بين افراد المجتمع التركي من ان الانضمام الى الاتحاد الاوروبي سيكسب تركيا قوة اقتصادية و سياسية اضافية. من هذه النقطة اتخذ حزب العدالة تحت ذريعة الانسجام و التكيف مع متطلبات وشروط الانضمام الى الاتحاد الاوروبي خطوات مهمة وجدية بهذا الخصوص. حيث استغل الحزب التقارير التي يُصدر من الاتحاد الاوروبي بشكل دوري حول مدى التزام تركيا بشروط الانضمام الى الاتحاد و كان احدى هذه المواضيع، مسالة الانتقادات الموجه ضد تدخل المؤسسة العسكرية في الامور السياسية للبلد.

كان مطالب و ملاحظات الاتحاد الاوروبي منذ عام (2003) بدا بالتركيز بشكل مباشر على مسالة ايجاد الحل السلمي لموضعي الارهاب و مجلس الامن القومي (Milli Güvenlik Kurulu- MGK)، ولكن هذه الانتقادات قد تم توسيعه وتطويره الى مستوى ترسيخ قواعد اسس السلطة المدنية و التحول الديمقراطي بعد هذه الفترة. انتقادات الاتحاد الاوروبي في تقاريره الذي اصدره بهذا الصدد خلال السنوات (2003-2008) كان موجها لتركيا بصورة مباشرة حول مسالة التحول الديمقراطي و ترسيخ مبدئ السلطة المدنية في تركيا. ضمن هذا الاطار نشأ ثلاث مشاريع مهمة ومدعومة وممولة ماليا من قبل الاتحاد الاوروبي حول اضعاف وابعاد الهيمنة العسكرية عن مؤسسات الحكم (Barbak, 2018: 39-40). الاولى كانت عبارة عن مشروع (تطوير الرقابة و المراقبة المدنية لقطاع الامن الداخلي) التي تنفذ من قبل وزارة الداخلية التركية بحيث كانت مخططة لتنفيذه خلال مرحلتين (2008-2012 & 2012-2014)، حيث بدأت التحضيرات للبدء بهذا المشروع اعتبارا من عام (2008) و كان هدف المشروع توسيع و زيادة سلطة المحافظ و القائمقام على وحدات الامن الداخلي. بالاضافة الى هدف فصل الامن الداخلي عن الامن الخارجي.

المشروع الثاني كان يتكون من ترسيخ نظام الجندية الالزامية في التدريب الاجتماعي. بحيث كان المشروع مندرج ضمن (الدور الاجتماعي للجيش) في تقارير

الاتحاد الاوروبي. اراد الاتحاد الاوروبي من خلال هذا المشروع ادماج الجيش في الامور الاجتماعية بدلا من استخدام القوة والعنف لحل المشاكل العالقة.

اما المشروع الثالث فكان عبارة عن مشروع امن الحدود و الذي لايزال العمل على هذا المشروع قائما وذلك بالتنسيق مع المفوضية الاوروبية. الاتحاد الاوروبي يهدف بصورة عامة الى انشاء الادارة المتكاملة للحدود وتم ادخال وادراج تركيا ضمن هذا المشروع. يهدف الاتحاد الاوروبي من خلال السيطرة على الحدود بصورة عامة الى انهاء الفوضى والشدة والعمليات الارهابية التي تجرى في المناطق الحدودية. لان الاتحاد الاوروبي يؤمن من ان ادارة تأمين امن الحدود في تركيا مقسمة بين عدة مؤسسات مثل ادارة الهجرة، الشرطة، الجيش، ادارة الجمارك وخفر السواحل وهذا ما ادى الى عرقلة العمل المشترك والتعاون لحماية الحدود ومواجهة المشاكل والمخاطر بعيدا عن اطر التعاون المشترك الفعال. باختصار حاول الاتحاد الاوروبي من خلال هذا المشروع الى تاسيس قوة حماية حدود غير عسكرية بالاضافة الى ذلك طالب الى انهاء وظائف امن الحدود من قبل وحدات الحدود العسكرية.

وبهذا استطاعت حزب العدالة و التنمية التركي استغلال هذه المشاريع و موضوع الانسجام مع الاتحاد الاوروبي لاجل اضعاف هيمنة الجيش على الامور المدنية وبالاخص ابعاد الجيش عن موضوع القضية الكوردية واحكام السيطرة المدنية على هذا الموضوع.

من جهة اخرى انتشار موجة عملية التحول الديمقراطي و العولمة في العالم و خصوصا في الدول الاوروبية الشرقية و الدول القريبة الاخرى منها بعد انتهاء الحرب الباردة يعتبر نقطة ثانية اتاحت الفرص لاجل بسط نفوذ السلطة المدنية في تركيا ايضا. اي ان صدى هذه الموجة كانت لها تاثيرها الواضح في تركيا. وخصوصا حول موضوع انتشار فكرة تاسيس منظمات المجتمع المدني. على الرغم من ان منظمات المجتمع المدني بدأت بالتطور في فترة ما بين (1950-1980) في العالم، الا انه لم تنجح انتشار وتطور منظمات المجتمع المدني في تلك الفترة في تركيا بسبب عدم نجاح و ثبات العناصر المدنية، الجماعات الاجتماعية و المدنية امام سطوة العسكر و البيروقراطية النافذة انذاك. مع اعلان نتائج الانتخابات التي جرت في عام 1983 واعلان فوز حزب الوطن الام (Anavatan Partisi) اصبحت هنالك فرص اكثر للمنظمات المجتمع المدني و بدأت بانتشار فكرة حماية الفرد من الدولة وبهذا ظهرت مصطلح مجتمع خال من السطو والسيطرة والحكم العسكري (Ercan, 2002:72) .

وهكذا مع انتشار مفهوم العولمة و عملية التحول الديمقراطي، تم تاسيس قنوات اتصال وحتى قنوات الحوار و الرقابة بين المؤسسة العسكرية و المنظمات المدنية على المستويين المحلي و الدولي. فمثلا جمعية الصناعيين و رجال الاعمال الاتراك (Türk Sanayici ve İş Adamları Derneği – TÜSİAD) قامت بطرح المشاكل السياسية الداخلية و الخارجية و المواضيع المتعلقة بحقوق الانسان بصورة مختلفة عن المؤسسة العسكرية و اقترحت الحلول المناسبة لتلك المشاكل و المواضيع، بالاضافة الى ذلك قامت بفتح ممثلياتها في واشنطن و بروكسيل و اعلنت عن العديد من المشاكل المتعلقة بالنظام السياسي التركي و قدمت الحلول المناسبة لتلك المشاكل (Uzgel, 2009: 330). هذه التطورات بحاله ادت الى تكوين البيئة و الثقافة المناسبة لانتقال المؤسسة العسكرية من ثقافة مؤسسة سلطوية و مؤسسة محتمة بالتهديدات الداخلية الى انشاء ثقافة تعددية و ديمقراطية في تلك المؤسسة. الوصول الى مرحلة مناقشة الاعلام و حتى الاكاديمين، العلاقات المتواجدة بين العسكر-المدنيين بحد ذاته يعتبر خطوة وتطور مهم جدا. بحيث اصبحت تصريحات الجنرالات العسكرية للامور السياسية موضوع انتقاد واستياء منظمات المجتمع المدني و افراد المجتمع (Karaosmanoğlu,2010:41). وهكذا نستطيع القول ان هذا الامر بحد ذاته قام بتحديد العسكر ضمن اطار وظيفته الاصلية و من الممكن اعتبار هذه الخطوة، خطوة باتجاه اضعاف سطوة و سلطة المؤسسة العسكرية على الامور السياسية ومن ثم بدوره ابعاد تلك المؤسسة عن القضية الكوردية في تركيا.

وفي المراحل الاخرى خطط حزب العدالة و التنمية التركي باستخدام القضاء ضد عمليات الفساد الذي قام به ضباط الجيش التركي. وحاول الحزب استخدام نفوذ جماعة فتح الله غولن (Fetö) المتجذرة في الجهاز القضائي في البلاد. وبالفعل نجح في البداية من رفع بعض الدعاوى على كبار الضباط الجيش التركي بحيث وصل الامر الى اعتقال رئيس اركان الجيش التركي الاسبق (ايلكر باشبوغ) ضمن دعوى قضائية سميت بارغاناكون. مع قضية (ارغاناكون) التي بدأت في عام 2007 خطى حزب العدالة والتنمية التركي احدى اهم خطواتها باتجاه ابعاد و اضعاف المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية في البلاد بصورة عامة و عن القضية الكوردية بصورة خاصة. وهكذا اصبحت القضية الكوردية بصورة مباشرة تحت سيطرة السلطة المدنية المتمثلة بالحكومة و التي كانت مشكلة من قبل حزب العدالة و التنمية التركي.

2-2 المطلب الثاني / الاعلان عن مشروع الانفتاح على القضية الكوردية و بدء اللقاءات المباشرة بين الطرفين (2009-2015)

بدء حزب العدالة و التنمية التركي منذ عام 2009 باتخاذ بعض الخطوات المهمة في نواحي متعددة لاجل الانفتاح على القضية الكوردية في تركيا. اذ ركز الحزب بصورة مباشرة على موضوع الانفتاح من ناحية المشاركة السياسية و ضمن هذه الخطوة قام باتخاذ بعض الخطوات الجريئة في النواحي الاقتصادية، الامنية و الاجتماعية الثقافية.

فمثلا من الناحية الاجتماعية الثقافية فقد تضمنت هذه الناحية البعدين اللغوي و الديني، في البعد اللغوي قام حزب العدالة و التنمية باتخاذ خطوات اصلاحية جريئة جدا. لان استخدام اللغة الكوردية في دورات تعليم اللغة الخاصة و المدارس منذ تاسيس النظام الجمهوري في تركيا كانت محظورة لسنوات طويلة. برغم من ان حظر انتاج الاغاني و الموسيقا الكوردية قد انهي في عهد الرئيس التركي الاسبق تورغوت اوزال في عام 1991، الا ان العوائق و الحظر على استخدام اللغة الكوردية في التعليم و الانتخابات وفي الحملات الانتخابية و الدعاية الانتخابية قد رُفع و أُزيل في ظل حكومات حزب العدالة و التنمية. من جهة اخرى فقد تم تعديل المادة (16) من قانون النفوس المرقم بـ(1587) لان بموجب هذه المادة كانت تسمية الاطفال باسماء كوردية من قبل الابوين محظورة و تم تعديل هذه المادة بشكل يسمح باستخدام اسماء كوردية للاطفال من قبل ابائهم و امهاتم (Nüfus Kanunu,2022). وفي عام 2009 حدث تغيير و قفزة نوعية باتجاه منح الحقوق الاساسية للكورد في تركيا، لانه تم تعديل التعليمات المتعلقة ببث القنوات والاذاعات الخاصة الصادرة في عام 2004 والذي كان يتضمن منع بث القنوات والاذاعات بغير اللغة التركية، في عام 2009 تم اصدار التعليمات الخاصة بـ (بث القنوات والاذاعات الخاصة) والغي الفقرة الخاصة بحظر البث باللغات الاخرى عدا التركية، وبهذا اعطي المجال للاذاعات و القنوات الاهلية ببدأ بثها باللغة التركية و اللغات الاخرى. وهكذا من جهة قام حزب العدالة بتخطى جميع العقبات التى كانت موجودة ضد استخدام اللغة الكوردية و من جهة اخرى عملت على اعداد الاسس القانونية لاستخدام اللغة الكوردية اذ ان بموجب (قانون التعديلات على قانون الاذاعة والتلفزيون التركي و

القانون المتعلق ببث وتاسيس الاذاعة و القنوات التلفزيونية (Türkiye Radyo ve Televizyon Kanunu, 2002) التي أُصدرت سنة 2008، اصبح من الممكن من الناحية القانونية البدء بالبث التلفزيوني باللغة الكوردية ضمن التلفزيون الحكومي التركي (TRT) حيث أُعلن عن افتتاح قناة كوردية باسم (TRT ŞEŞ، والذي تم تغير اسمه لاحقا الى TRT KÜRDİ) باللهجة الكرمانجية والسورانية مع الزازاكية حيث بدأت ببثها التجريبي بتاريخ (2008/12/25) و من ثم بدأت ببثها الاعتيادي بتاريخ 1 كانون الثاني لعام 2009 (Yaman, 2011: 483).

بالاضافة الى ذلك ادراج اللغة الكوردية كاحدى اللغات الاختيارية منذ السنة الدراسية (2012-2013) وذلك في الصف الخامس الابتدائي، يعتبر من الخطوات الاخرى المهمة التي اتخذه حزب العدالة التنمية حول موضوع الانفتاح على القضية الكوردية. اما على المستوى الجامعي فقد تم استحداث معهد الكوردولوجي باسم (معهد اللغات الحية) ضمن هيكلية جامعة ارتوكولو ماردين وذلك بعد مصادقة مجلس الوزراء عام 2009 على استحداث هذا المعهد الذي المهمة الاساسية منها فتح الفرع الاساسي للغة والثقافة الكوردية و يعتبر هذه الخطوة الاولى من نوعها في تاريخ الجمهورية التركية. مع كل هذه الخطوات المهمة من قبل حزب العدالة و التنمية في قطاع التعليم الا انه لا نستطيع القول من ان جميع المطالب الكوردية بهذا الشأن قد تم تنفيذه فمثلا الى الان لم يُسمح بالتعلم باللغة الكوردية على مستوى الابتدائية و المتوسطة والاعدادية.

اما من ناحية البعد الديني فقد استغل حزب العدالة و التنمية منذ تاسيسه الجانب الديني بصورة عامة و في موضوع الانفتاح على القضية الكوردية بصورة خاصة. عمل حزب العدالة و التنمية على التركيز لجمع الترك و الكورد تحت مظلة الاسلام و بهذا استطاع الوصول الى الطبقة المحافظة من الكورد و اقناعهم بالادلاء باصواتهم لصالحه، حيث استغل مسالة الجذور و الاسس اللينينية-الماركسية للحزب العمال الكوردستان (PKK) و حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) لمعادة وضرب الاطراف الكوردية من اجل كسب الطبقة المحافظة الكوردية مستشهدا باراء عبدالله اوجلان و مراد كارايلان المعادية للاسلام (Semiz, 2013: 35). بالاضافة الى ذلك لاجل كسب الكورد و خصوصا الطبقة المحافظة منهم قامت الحكومة التركية في عام 2011 بتعين حوالي (1000) رجل دين كوردي ضمن رئاسة الشؤون الدينية التركية (Diyanet İşleri Raporu,2014:37) ، لان لهؤلاء رجال الدين دور مهم في نشر الدين و يعتبرون في نفس الوقت قادة الرأي داخل المجتمع الكوردي.

حزب العدالة و التنمية لم يقتصر باجراء اصلاحات و اتخاذ خطوات جرئية فقط في الجانب الاجتماعي و الثقافي، اذ عزز تلك الخطوات التي اتخذه في هذا الجانب باجراء بعض التغييرات الاساسية في الجانب الاقتصادي. اذ نستطيع القول ان الحكومات التي شُكلت من قبل الحزب اتخذت خطوات جدية و هامة في الامور الاقتصادية في البلاد حتى عام 2014، حيث ظهر اشارات الركود الاقتصادي و بدأت الليرة التركية بفقدان قيمتها حتى وصلت الى ذروتها في عام 2021. ولكن رغم ذلك استطاعت حزب العدالة و التنمية في الفترة ما بين (2002-2014) من تقديم اقتصاد مستقر الى حدا ما بالمقارنة مع الفترة التي سبقت عام 2002 (Alptekin, 2015: 128). الجانب الاقتصادي له دور مهم في القضية الكوردية، اذ ان معظم المناطق ذات الاغلبية الكوردية و الواقعة في شرق والجنوب الشرقي لتركيا تواجه مشاكل اقتصادية عديدة، وانها منذ تاسيس الجمهورية التركية هنالك فروق شاسعة بين هذه المناطق و المحافظات الواقعة في غرب تركيا من جوانب التنمية و الاقتصاد بشكل عام (Beşikçi,1967:35). على ضوء هذه المعطيات قام حزب العدالة و التنمية من خلال الحكومات التركية الذي شكله حتى الان بالاصلاحات في هذا الجانب من خلال بعدين اساسين، الاولى عمل على تقديم مشاريع البنى التحتية و المشاريع التي تزيد نسبة الاستخدام وذلك لاجل معالجة ازمة التخلف الذي كان يسود تلك المناطق. اما البعد الاقتصادي الثاني فكانت عبارة عن تقديم التعويضات للمواطنين الذين تعرضوا للاضرار بصورة مباشرة بسبب العمليات الارهابية. بالاضافة الى ذلك اصبح تقديم مشاريع البنى التحتية و مشاريع توفير الاستخدام و فرص العمل من اولويات حزب العدالة و التنمية بهدف معالجة التخلف الاقتصادي الواقع في المناطق الكوردية في البلاد. فمثلا مشروع الجنوب الشرقي للانادول (Güneydoğu Anadolu-GAP)، اذ ان هذا المشروع تم قبوله بقرار مجلس الوزراء الصادر في 27 تشرين الاول عام 1989 و الذي يهدف الى تنفيذ مشاريع في مجالات (البنى التحتية، الصناعية، المعدينة، الزراعية، الطاقة و المواصلات) في منطقة (GAP) و رفع مستوى التعليم لدى اهالي تلك المنطقة. مشروع (GAP) يشمل كل من ادي يامان، باتمان، ديار بكر، غازي عنتاب، كيليس، ماردين، سيرت، شانلي اورفا، شرناخ و يعتبر اكبر مشروع في تاريخ الجمهورية التركية. بحيث تم اكمال حوالي 22 سد و عدد كبير من وحدات انتاج الطاقة الكهربائية مما زاد اهمية المشروع على مستوى تركيا بصورة عامة. على الرغم من ان هذا المشروع الضخم قد أُقر منذ عام 1989 الا ان الخطوات المهمة لتنفيذها قد تم في عهد حكومات حزب العدالة و التنمية فمثلا خلال الاعوام (2014-2018) تم تخصيص 26.688 مليار ليرة تركية لتنفيذ المشروع (Gap Eylem Planı,2014: 47).

من جهة اخرى فقد تم تنفيذ مشاريع التعليم الخاصة ضمن هذا المشروع على المستويات الصغيرة و المتوسطة و بناء مدارس عديدة في تلك المنطقة، الا ان هذه المشاريع و مشاريع بناء السدود أُنتقد بشدة من قبل حزب العمال الكوردستاني وذلك بحجة ان الهدف من بناء تلك السدود هو اغراق المناطق التي تستخدمها مسلحوا حزب العمال الكوردستاني بالاضافة الى ادعائهم بان المدارس الذي تم بنائه هو مراكز التجسس لحساب الحكومة، اذ قام حزب العمال الكوردستاني باغتيال عدد من المدرسين و المعلمين الذين كانوا يعملون في تلك المدارس (MEB, 2022).

الخطوة الاهم في بدء مشروع الانفتاح على القضية الكوردية هي محادثات اوسلو عام 2009 والتي جرت بين ممثلي المخابرات التركية و ممثلي حزب العمال الكوردستاني (التسجيل الصوتي للمحادثات، 2022). خلال محادثات اوسلو تم انشاء خط اتصال مع حزب العمال الكوردستاني بصورة مباشرة. في البداية نفت الحكومة التركية اجراء تلك المحادثات الا ان رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان بعد ذلك اعترف في عام 2012 باجراء تلك المحادثات ، حيث اشار الى اشتراك بعض المنظمات الدولية فيها. في تلك الفترة انعكس هذه الاجواء على الساحة بحيث لم تقع خلال عام 2010 اية مواجهات مسلحة بين الطرفين. لكن محادثات اوسلو لعام 2009 لم يكتب لها النجاح بسبب بعض التطورات التي حصلت بالتزامن مع هذه الحملات اذا ان معظم المراقبين يرون ان فشل المحادثات بصورة اساسية انذاك يرجع الى "حادثة خابور" ، و على اثره بدأت الاشتباكات مجددا منذ نهاية عام 2010 و استمرت حتى عام 2013.

على الرغم من هذه الاحداث و الاجواء الغير الملائمة الا ان حزب العدالة و التنمية بعد هذه المرحلة ايضا حاول بمعالجة القضية الكوردية من خلال الانفتاح الديمقراطي، و كُلف وزير الداخلية انذاك (بشير اتالاي) بتنسيق مرحلة الانفتاح الديمقراطي و في شهر كانون الثاني لسنة 2010 نشر حزب العدالة و التنمية التركي كتابا بعنوان (مرحلة الانفتاح الديمقراطي من خلال الاسئلة مع اجوبتها: مشروع الاخوة و الوحدة الوطنية) و بهذا سُمي موضوع الانفتاح على القضية الكوردية او الانفتاح على الديمقراطية بـ(مشروع

الاخوة و الوحدة الوطنية) بصورة رسمية (Demokratik Açılım Süreci, 2010). ولكن المراحل التي لحقت هذه المرحلة تبين ان هذا المشروع قبل ان يكون مرحلة تفاوضية هو عبارة عن توجه "الديمقراطية التداولية او التشاورية" بحيث صيغ و روج له من قبل الحكومة التركية بهدف ايجاد حل للقضية الكوردية في تركيا (Ceceli Köse, 2012:115).

أظهرت مبادرة حزب العدالة و التنمية التركي أن هناك تحولا نموذجيا في النظرة الرسمية للقضية الكوردية. و لاول مرة تعترف السلطات التركية في ظل سلطة حزب العدالة و التنمية من ان تلك القضية ليست فقط عبارة عن موضوع ارهابي بحت او انها ليست بازمة استخدام القوة و لم يحددها على انها موضوع امني صرف بل قامت باخذ التوجهات و التطبيقات الاخرى عدا هذه الامور. نستطيع القول من ان هذه المناقشات على المستوى الرسمي كان له فوائد الا انه على المستوى الاجتماعي لم تستطع تغيير روح و مبدأ و مفهوم الاشتباك. بالاضافة الى ذلك فان الاصلاحات القانونية لصالح الكورد في تركيا خلال عهد حزب العدالة و التنمية ساعد في تحسين حقوق الجماعات الكوردية و كان له دور فعال في تقريب الوجهات الى حدا ما. الاصلاحات و الخطوات القانونية التي جرت ضمن سياق الانفتاح على القضية الكوردية كانت تهدف إلى إزالة الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا التنظيم وإيجاد أرضية اجتماعية ، بدلاً من حل المشكلة عن طريق تصفية حزب العمال الكوردستاني.

من جهة اخرى استمرت الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة و التنمية بشكل مباشر بلقاءاتها مع اوجلان في معتقله، اذا التقى مستشار الاستخبارات التركية هاكان فيدان مع اوجلان في المعتقل في جزيرة اميرالي بتاريخ 12 كانون الاول سنة 2012 (Yeni Şafak,2013) ، ثم أعلن عن هذا اللقاء للرأي العام في 29 كانون الاول من نفس السنة، بعد هذا اللقاء المهم سُمح لمجموعة من قادة حزب السلام و الديمقراطي (Barış ve Demokrasi Partisi-BDP) الكوردي انذاك بلقاء اوجلان في جزيرة اميرالي في شهر كانون الثاني لعام 2013.

برغم من ان محادثات اوسلو عام 2009 لم تنجح في بداية الامر لكن كان لها دورا مهما في موضوع الانفتاح على القضية الكوردية في تركيا. عدا هذه الحادثة فان الاضراب عن الطعام الذي بدائه سجناء ومحكومي حزب العمال الكوردستاني في السجون في نهاية عام 2012 بسبب عدم السماح للمحاميين بلقاء عبدالله اوجلان، يعتبر من احدى الاسباب الاخرى الذي ادى الى التعجيل ببدأ مشروع الانفتاح العملي على القضية الكوردية في تركيا. و لاجل حل هذه الازمة تبنى المسؤولون بموضوع اللقاء المباشر مع عبدالله اوجلان، بحيث طلب اوجلان عبر اخيه محمد اوجلان بانهاء الاضراب و فعلا استجاب السجناء لطلب اوجلان و انهوا الاضراب. ضمن هذا السياق في 28 كانون الاول لعام 2012 صرح رجب طيب اردوغان و الذي كان رئيسا للوزراء انذاك في لقاء تلفزيوني ان حكومته قد قام بتنظيم لقاءات مع عبدالله اوجلان (Erdoğan'la Görüşme,2022). و كان هذا التصريح بمثابة اعلان رسمي من قبل الحكومة حول اجراء لقاءات مباشرة مع عبدالله اوجلان. الامور لم تنتهي فقط باجراء اللقاءات المباشرة بين الحكومة و اوجلان و انما سُمح لبعض الساسة الكورد بتاريخ 3 كانون الثاني من عام 2013 و الذين كانوا قياديين في حزب السلام و الديمقراطية (BDP) الكوردي باللقاء المباشر مع اوجلان في معتقله. و في النهاية جميع هذه التطورات و الذي أُعلن للرأي العام بدأت بداية "الانفتاح على القضية الكوردية" او "مسار السلام" في تركيا. اذ ان من ابرز خصائص هذه المرحلة مقارنة بمحادثات اوسلو، هو اجرائه بصورة علنية بحيث تم الاعلان عن محتوى اللقاءات بصورة عامة و لاجل ضمان نجاح العملية سمحت الحكومة التركية انذاك بقراءة الكلمة الذي أُعد من قبل عبدالله اوجلان على الحاضرين و المشاركين في اعياد نوروز في 21 اذار عام 2013 في مدينة دياربكر.

اوجلان اعلن في تلك الرسالة على ان مرحلة الاشتباكات المسلحة قد ولى و لا يمكن الاستمرار من خلاله و ان مرحلة النظال الديمقراطي للحركة الكوردية قد بدأت مضيفا على ان "مسار السلام" يتكون من ثلاث مراحل الاولى عبارة عن سحب القوات المسلحة، الثانية تنفيذ الاصلاحات الديمقراطية و اخيرا دمج حزب العمال الكوردستاني بالحياة السياسية و المدنية اي جعله تنظيما سياسيا و مدنيا (Çandar,2011:74-75). وهكذا بدأت عملية الانفتاح على القضية الكوردية بشكل عملي و ميداني و في صيف عام 2013 اعلنت حزب العمال الكوردستاني من انها كمرحلة اولية قامت بسحب مجموعة من مسلحيها من الاراضي التركية (Köse,2017:19).

حزب العدالة و التنمية التركي منذ اللحظة الاولى لاستلامها السلطة عملت و بشكل جاد لايجاد حل جذري للقضية الكوردية في تركيا، عبر سنوات سلطتها قامت باتخاذ خطوات جريئة لم تستطيع الحكومات التي سبقتها اتخاذها. لذا نرى ان رسالة اوجلان الى الكورد بصورة عامة والى حزب العمال الكوردستاني بصورة خاصة لم تكن محض صدفة و انما كانت نتيجة عمل دؤوب و جهود كثيرة بذلت لاجل الوصول الى حل يقنع جميع الاطراف. اذا ما امعنا النظر الى رسالة اوجلان، فاننا سوف نلاحظ الامور التالية:

1. الرسالة التي اعلن عنها اوجلان، كانت نتيجة محادثات طويلة و ماراثونية قد اجريت بين مسؤولي الحكومة و اوجلان. اي انها بمثابة متن الاتفاق بين الحكومة و حزب العمال الكوردستاني.
2. يبدو ان من النقاط الاساسية التي احتوتها الرسالة او الاتفاقية ما بين الطرفين، هو اصرار الحكومة التركية في موضوع نزع السلاح و انهاء الاشتباكات المسلحة.
3. الحكومة التركية كانت على دراية واضحة من ان موضوع نزع السلاح سوف لن يكون امرا سهلا، لذا حاول تطبيق وتنفيذ هذا الامر بشكل تدريجي من خلال ثلاث مراحل متتالية.
4. المواضيع التي تمت الاتفاق عليه بين الاطراف لم يتم صياغته بشكل تفصلي وانما بشكل عام و لم يُحدد له اطار زمني.
5. الظاهر ان حزب العدالة و التنمية بشرط القاء حزب العمال للسلاح، كان ينوي و بشكل جدي من ايجاد حل جذري للقضية الكوردية.
6. مبدئيا يبدو ان الطرفين اتفقا على اتاحة الفرصة للكورد للمشاركة في العملية السياسية و اشراكهم في الانتخابات و ذلك كبديل لترك الاشتباك المسلح.

مشروع الانفتاح على القضية الكوردية مع بداية عهد حزب العدالة و التنمية وحتى شهر تموز من عام 2015 قد ادى الى تحسن ملحوظ في النواحي السياسية، الاجتماعية و الاقتصادية و بدأت الامور تاخذ مجراه الاعتيادي، و تم اجتياز العوائق النفسية التي كانت تعترض عملية السلام طوال فترة الانفتاح. ولكن جميع هذه الاجواء الملائمة و الجيدة نحو ايجاد حل جذري للقضية انتهت مع بدأ حزب العمال الكوردستان هجامته على القوات الامنية و العسكرية التركية، اذ نفذت حزب العمال الكوردستاني في 22 تموز عام 2015 عملية اغتيال شرطيان في قضاء جيلان بنار في محافظة شانلي اورفا (Şanlı Urfa Ceylan Pınar,2015). هذه الحادثة كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. برغم ان مشروع الانفتاح توقف او على الاقل تم تجميده، الا ان هذا

المشروع يعتبر من اهم و اوسع المبادرات لحل القضية الكوردية في تركيا خلال عصرنا الحالي و الذي جرى تحت باشراف و قيادة حزب العدالة و التنمية التركي.

حادثة اغتيال الشرطيين كما اشرنا اليه سابقا لم يكن السبب الرئيسي بحد ذاته لانهاء مشروع الانفتاح على القضية الكوردية، وانما كانت نتيجة لبعض التطورات الذي حصل قبل هذا التاريخ، و نستطيع الاشارة الى سببين رئيسيين اديا الى ايقاف او انهاء مشروع الانفتاح:

1) طوال عملية الانفتاح زادت و باستمرار توقعات الشريحة الاجتماعية الكوردية المتعاطفة مع حزب الشعوب الديمقراطي و حزب العمال الكوردستاني. مقابل هذا فان تلبية هذه الطلبات و التوقعات المنتظرة كانت تنفيذه صعب جدا من قبل الحكومة التركية. بالاضافة الى احداث عنف متنزه جيزي في صيف عام 2013، الانقلاب القضائي التي جرت من قبل الكوادر الامنية و القضائية المقربة من رجل الدين التركي فتح الله جولن (Fetö) في 17-25 كانون الاول من عام 2013، تغيير ملامح التوازن في القضية السورية و الحرب الاهلية الداخلية فيها و تقدم الجناح المسلح المقرب من حزب العمال الكوردستاني فيها، جميع هذه الاحداث و التطورات تم قرائتها بشكل مختلف من قبل حزب العمال الكوردستاني، اذ توقع الحزب من ان هذه الاحداث ادت الى ضعف حزب العدالة و التنمية التركي. و هذا بدوره تسبب في رفع سقف المطالب من قبل حزب العمال الكوردستاني لاجل استمرار عملية الانفتاح.

2) الاجواء التي سادت مرحلة ما قبل انتخابات البرلمان التركي في 7 حزيران 2015، ادت الى ابراز الخلافات بين الحكومة التركية و حزب العمال الكوردستاني و الذي تسبب بدروه الى ظهور استقطاب واضح و بارز بين الاطراف مما نتج عنه بيئة غير صحية لمشروع الانفتاح. من جهة اخرى قامت بعض الرموز الموجودة داخل الحركات العرقية الكوردية المختلفة بايصال رسائل متناقضة الى الرأي العام مما جعلت الحكومة ان تضطر الى اظهار مواقفها بشكل متوازن. و لكون حزب العدالة و التنمية التركي حزبا يحتوي على كوادر و اعضاء تحمل افكارا مختلفة مثل القوميين الترك، العلمانيين و المحافظين و الاسلاميين، منذ بداية الانفتاح الاعضاء الذين يعتبرون انفسهم قوميين لم يدعموا المشروع بشكل مباشر و انما ادى هذه الخطوة الى تقوية حسهم القومي. حيث حاول حزب العدالة و التنمية استغلال هذا المشروع لضمان صوت الناخب الكوردي في المحافظات و المناطق الكوردية لكي ينجح في ارسال رسالة مفادها ان هذا الحزب هو الوحيد الذي يستطيع ان يصل الى الجميع في عموم تركيا. من جهة اخرى استغل حزب العمال الكوردستاني هذا المشروع و الفترة التي أُعلن فيها عن وقف اطلاق النار، لجمع الاسلحة و تخزينه و اعداد كوادره على المواجهات المسلحة داخل المدن و فعلا كانت هذا المشروع بمثابة فرصة ذهبية لاجل اعادة تنظيم نفسه مستغلا بذلك ثلاث امور جوهرية، الاولى مشروع الانفتاح الذي نتج عنه وقف اطلاق النار لفترة محددة كما ذكرنا سابقا، الامر الثاني كان استغلاله للحرب الداخلية في سوريا و الذي استطاع من خلالها جمع الاسلحة من خلال حزب الاتحاد الديمقراطي (Partıya Yekıtiya Demokrar-PYD) جناح حزب العمال في سوريا، بالاضافة الى الامر الثالث و الذي كانت عبارة عن ظهور تنظيم داعش الارهابي، مما اكسب حزب الاتحاد الديمقراطي شرعية دولية نوعا ما بحجة مواجهة تنظيم داعش الارهابي.

3- المبحث الثاني / اسباب فشل مشروع الانفتاح في ظل حزب العدالة و التنمية و مستقبل القضية الكوردية

3-1 المطلب الأول/ حزب العدالة و التنمية و فشل مشروع الانفتاح مع بدء الاشتباكات مجددا (2015-2022)

انتخابات البرلمان التركي التي جرت في السابع من حزيران لعام 2015 كانت نقطة تحول مهمة في الحياة السياسية التركية، لان حزب العدالة و التنمية لم يستطع الحصول على الاصوات التى تؤهله لتشكيل الحكومة لوحده، من جهة اخرى استطاع حزب السلام و الديمقراطية الكوردي من تجاوز نسبة الكوتا و يحصل على نسبة (13.12%) من المجموع الكلي للاصوات الصحيحة (YSK, 2015). هذا الامر ادى الى زعزعة الاستقرار السياسي الذي كان موجودا منذ عام 2002 لان حزب العدالة و التنمية خلال هذه المراحل استطاع تشكيل الحكومات المتتالية لوحده دون اللجوء الى التحالفات السياسية، و هذا ما جعل الحياة السياسية التركية مستقرا الى حدا كبير مقارنة بالحكومات الائتلافية التي تشكلت قبل عام 2002. لا بد ان نشير الى نقطة جوهرية مهمة الا و هي ان اصلاحات حزب العدالة و التنمية و مشروع الانفتاح على القضية الكوردية من اهم الاسباب التي ادت الى صعود نجم حزب السلام و الديمقراطية الكوردية. لانه قبل وصول حزب العدالة و التنمية التركية لم تستطع اي حزب سياسي كوردي من تجاوز كوتا الاصوات و الذي هو عبارة عن نسبة (10%) من مجموع الاصوات الصحيحة. بالاضافة الى ذلك فانه حتى انتخابات السابع من حزيران كان لحزب العدالة و التنمية قاعدة لا باس بها بين الناخب الكوردي المحافظ، لكن تلك الدورة الانتخابية اثبتت ان اصوات الكورد المحافظين بدأت بالانتقال الى حزب الشعوب الديمقراطي، مما كان لهذا الامر تاثيرا واضحا على سياسة حزب العدالة و التنمية تجاه القضية الكوردية. ولكن بصورة عامة نستطيع ان نقيم مرحلة فشل مشروع الانفتاح و بدء الاشتباكات بين السنوات (2015-2021) بالنقاط التالية:

اولا: تكون تصور و فكر عام حول من يمثل الكورد في تركيا؟ بدأ طرح هذا السؤال من قبل بعض الساسة الاتراك المقربون من حزب العدالة و التنمية و بعض من الاكاديميين بدأوا بترويج هذه المسالة و طرحها على الرأي العام التركي. لان حزب العمال الكوردستاني وخصوصا بعد عام 2003 و عام 2011 قام بتوسيع نشاطاته خارج تركيا وفي الدول المجاورة لها، حيث ان من ابرز المشاكل التي تواجها تركيا عبر حدودها مع كل من العراق و سوريا هو مسلحوا حزب العمال الكوردستاني و الجماعات المسلحة القريبة من هذا الحزب. فمثلا في العراق، استغل حزب العمال الكوردستاني الفراغ الامني و ضعف الحكومة المركزية من توسيع نفوذه في العراق بشكل مخيف، اذ حاول ترسيخ قواعده في منطقة ستراتيجية جديدة و مهمة جدا الا و هي منطقة سنجار. سنجار يعتبر موقع ستراتيجي مهم وفيها جبل يمكن التمركز به و انشاء معسكرات مسلحة تابعة لحزب العمال الكوردستاني. و هذا يؤثر بصورة مباشرة على الامن القومي التركي، اذ قامت القوات الجوية التركية بشن غارات جوية على هذه المنطقة لاجل افشال مشروع حزب العمال الكوردستاني فيها. و لكن برغم جميع هذه الضغوطات العسكرية على مواقع حزب العمال والحملات السياسية و الدبلوماسية مع الحكومة العراقية لغرض انهاء وجود حزب العمال في سنجار الا ان الحكومة التركية لم تؤفق في طردهم او اخراجهم من سنجار. مخاوف تركيا من انشاء قنديل ثاني على الاراضي العراقية في منطقة ستراتيجية يعتبر من احدى الاسباب المهمة التي ادت الى تازم العلاقات بين الطرفين. بصورة عامة نشاطات الحزب العمال على الاراضي العراقية مستمرة و هي يوما بعد يوم تُقوي نفسه من خلال توسيع الاراضي التي تسيطر عليها من جهة و من جهة اخرى تستغل الفراغ الامني و السياسي في العراق لاجل تثبيت وجوده عسكريا و سياسيا.

اما في سوريا فقد حاول حزب العمال منذ اللحظة الاولى ترسيخ قواعده فيه لاجل الاستحواذ على السلطة في المناطق الكوردية، اذ قامت بتاسيس عدد من الجماعات المسلحة و تحت مسميات مختلفة و استطاعت من خلال هذه الجماعات الاتصال بالولايات المتحدة الامريكة و الدول الاوروبية، هذا ما اعترض عليه الحكومة التركية متهما امريكا و الدول الغربية بالتعاون مع جماعة مسلحة في المنظمة مصنفة على انها ارهابية. وهكذا توصل حزب العدالة و التنمية و على راسه رجب طيب اردوغان من ان حزب العمال لن يمثل الشعب الكوردي و هو ليس الممثل الشرعي لهم. وذلك بسبب العلاقات الواسعة التي ارتبط بها هذا الحزب مع القوى الاجنبية الاقليمية و العالمية.

اما حزب حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) فقد أُتهم من انه الجناح السياسي لحزب العمال و ان قيادي و اعضاء البرلمان التركي من هذا الحزب قاموا بمساعدة حزب العمال اثناء فترة السلام في عملية جمع الاسلحة و خزنها من قبل حزب العمال (Yargıtay İddianamesi,2022). وبدأ حزب العدالة و التنمية بانتقاد تصرفات قيادي و اعضاء البرلمان التابعين لحزب الشعوب الديمقراطي بسب تصرفهم هذا، لذا فقد تكون قناعة لدى حزب العدالة و التنمية من ان هذا الحزب هو جناح سياسي لحزب العمال و انه لا يستطيع اتخاذ اية خطوة من دون موافقة و رضى حزب العمال. و في النتيجة اصبح هنالك تصورا واضحا حول هذا الحزب من انه لا يمثل اغلبية الشعب الكوردي في تركيا.

بصورة عامة نستطيع القول ان ادعاء حزب العدالة و التنمية حول عدم تمثيل حزب العمال للشعب الكوردي فيه شئ من الحقيقة، حيث ان حزب العمال لا يعترف باية جهة كوردية و انها مبنية على اساس دكتاتوري بحت و لا يقبل الجهات الكوردية المستقلة عنها سواءا اكانوا في تركيا او خارجه. بالاضافة الى وجود علاقات غامضة لحزب العمال مع الدول الاقليمية و الدولية اذ اصبحت سلاح هذا الحزب سلاحا ماجورا للجهة التي تدفع له.

اما حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) فادعاء حزب العدالة و التنمية حول عدم تمثيله للشعب الكوردي فيه شئ من المبالغة، لان لهذا الحزب قاعدة واسعة و تمثيل برلماني يبلغ ما بين (60-75) عضوا في البرلمان التركي، الا ان بعض السياسات الخاطئة التي اتخذه ادى الى فشله في ايجاد حل للقضية الكوردية في تركيا برغم وجود فرص مهمة لهذا الامر. فمثلا سنح له فرصة ذهبية من اجل الاشتراك في العملية السياسية من دون اللجوء الى العنف و السلاح، بحيث تمكن مرشحه في انتخابات رئاسة الجمهورية (صلاح الدين دميرتاش) في عام 2014 ان يحصل على نسبة (9.76%) من مجموع الاصوات (YSK, 2014) ، و هذا ما كان مؤشرا مهما من ان دميرتاش اصبح من احدى اقوى المنافسين لاردوغان. من جهة اخرى دميرتاش استطاع ان يحصل على ثقة نسبة كبيرة و مهمة من الناخب الكوردي و هذا ما جعله في نفس الوقت مصدر قلق لحزب العمال، الذي خاف ان يفقد قيادة زمام الامور للقضية الكوردية. لذا نرى ان دميرتاش تعرض للضغوط من قبل اردوغان و حزب العمال في نفس الوقت. و هذا ما ادى الى اعتقال دميرتاش في 4 تشرين الثاني من عام 2016 و ذلك بتهم "الانضمام الى منطمة ارهابية مسلحة " و "تاسيس منظمة لغرض ارتكاب الجريمة" و "القيام بارتكاب جريمة باسم المنظمة الارهابية" (Selahattin Demirtaş, 2022) ، اذ لا يزال دميرتاش معتقلا في السجن و برغم ذلك فقد قرر المشاركة في سباق الانتخابات الرئاسية التركية سنة 2018 و ادار حملته من معتقله اذ اصبح اول مرشح يرشح نفسه و هو معتقل و استطاع ان يحصل على نسبة (8.4%) من مجموع الاصوات (YSK, 2018).

نتيجة هذه الاحداث و التطورات و بسبب ظهور دميرتاش و حزبه كمنافس قوي لاردوغان ادعى حزب العدالة و التنمية من ان حزب الشعوب الديمقراطي لا يمثل بصورة حقيقة الشعب الكوردي و بهذا حاول اظهار حزب العدالة و التنمية كحامي للحقوق الكوردية في تركيا مشيرا الى الاصلاحات و الخطوات التي اتخذت منذ عام 2002 خلال فترة حكومات حزب العدالة و التنمية السابقة.

ثانيا: محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 تموز عام 2015 تعتبر نقطة تحول مهمة في تغيير اتجاه و مسار السياسية الداخلية و حتى الخارجية للحكومة المشكلة من قبل حزب العدالة و التنمية. بعد فشل محاولة الانقلاب كان مواقف الاحزاب السياسية التركية عبارة عن الوقوف ضد الانقلاب. ضمن هذا السياق نستطيع القول ان جميع الاحزاب و الاتجاهات السياسية التركية وقفت ضد هذه المحاولة و اعلنوا معارضتهم لانهاء الحياة الديمقراطية في تركيا. لكن موقف كل من حزب الشعوب الديمقراطي و حزب العمال لم يكن بالمستوى المطلوب اي على الاقل لم يكن ما كان يتوقعه قيادي حزب العدالة و التنمية.

بصورة عامة لا يوجد هنالك موقف رسمي من قبل حزب الشعوب الديمقراطي حول معارضته لمحاولة الانقلاب الفاشلة. الحزب على مستوى القيادة لم تعبر عن استيائها او اقلها لم تعلن عن معارضتها المس للحياة الديمقراطية في البلاد. لذا عند تقييم موقف هذا الحزب حول موضوع محاولة الانقلاب الفاشلة، يجب ان نميز بين القيادة و القاعدة و بين المحافظين و غير المحافظين من قاعدة حزب الشعوب الديمقراطي. اذ ان القاعدة المحافظة ادانوا المحاولة و شاركوا في المحافظات الكوردية في تركيا خلال مسيرات و مظاهرات حماية الديمقراطية التي نظمت انذاك لمدة شهر تقريبا. اما تصريحات مسؤولي حزب العمال فقد كانت مؤيدة لمحاولة الانقلاب، و من هذا يمكننا استنتاج انه من المحتمل ان قياديي حزب العمال و الشعوب الديمقراطي كانوا على علم بحدوث محاولة الانقلاب، لان حزب العمال خاصة لا تفيده نشر المبادئ الديمقراطية لانه اذا تم نشر و تطبيق مبادئ الديمقراطية فانه سيفقد سطوته و تحكمه و انفراده بالقضية الكوردية (Yayla, 2106: 16-17).

ثالثا: اهداف حزب الشعوب الديمقراطي في الحملات الانتخابية لانتخابات حزيران و تشرين الثاني لعام 2015 بدأت بالتغيير من هدف اجتياز العتبة الانتخابية (نسبة الحسم) البالغة (10%) الى هدف الحصول على اصوات الناخب التركي في عموم تركيا و بهذا اصبح الحزب منافسا لحزب العدالة و التنمية بل وصل الى مستوى الادعاء بعدم شرعية رجب طيب اردوغان والذي يعتبر من ابرز اطراف عملية السلام في تركيا. بمعنى اخر ان حزب الشعوب الديمقراطي طرح فكرة مختلطة قائمة على القومية الكوردية في المناطق الشرقية و الجنوبية الشرقية و العداء لاردوغان في باقي المناطق التركية الاخرى. كانت هذه الحملة خطوة مهمة باتجاه الوصول الى قاعدة جديدة في تركيا غير القاعدة المحددة بالاكراد، و عرض نفسه كحزب يساري حاول احتواء الطبقات و الافكار و القوميات الاخرى في البلاد (Zabun,2018:146-162). لكنها في نفس الوقت كانت قد اعلنت بعدم مشروعية اردوغان، مما اثر هذا الامر سلبا على عملية السلام برمته في تركيا باعتبار ان اردوغان وحزب العدالة و التنمية طرف اساسي و جوهري في مشروع الانفتاح على القضية الكوردية في تركيا.

رابعا: انهاء حالة الطوارئ التي كانت سارية في بعض المحافظات التركية ذات الاغلبية الكوردية في عام 2002، كان من احد اهم الخطوات التي اتخذته حزب العدالة و التنمية لاجل ايجاد حل جذري و مناسب للقضية الكوردية في تركيا كما اشرنا اليه سابقا. لكن في 21 حزيران عام 2016 و بعد محاولة الانقلاب الفاشلة، و استنادا الى الصلاحيات

المخولة ضمن البند (ب) من الفقرة الاولى من المادة الثالثة لقانون حالة الطوارئ المرقم (2935) لعام 1983 (OHAL Kanunu, 1983) ، فقد أعلن حالة الطوارئ في عموم البلاد. اذا يعتبر هذه الحالة اول مرة في تاريخ الجمهورية التركية يُعلن فيها عن حالة الطوارئ في عموم البلاد، اذا سبق و أُعلن حالة الطوارئ في بعض المناطق التركية ولكنها حتى ذلك التاريخ لم تعلن في عموم البلاد بصورة كاملة.

اعلان حالة الطوارئ اثرت بصورة سلبية على القضية الكوردية، لان ضمن هذه الخطوة استطاع اردوغان من خلال اصدار قرارات بقوة القانون والذي يمكن اصدار مثل هذه القرارات اثناء حالات الطوارئ، تصفية خصومه من جماعة فتح الله غولن و الذي تسميه الحكومة التركية بمنظمة (Fetö) الارهابية، بالاضافة الى بدئه بحملة اعتقالات واسعة شملت الاسماء المقربة من حزب العمال و حزب الشعوب الديمقراطي. حالة الطوارئ في عموم البلاد تم تمديده سبع مرات في كل مرة مُدد لمدة ثلاثة اشهر وبهذا تم انهاء حالة الطوارئ العام في 17 تموز عام 2018. أُصدر في هذه الفترة حوالي (32) قرارا بحكم القانون من قبل مجلس الوزراء، حيث احتوت هذه القرارات على مواضيع متنوعة ولكن ابرزه هو اخراج الاف المواطنين من وظائفهم بحجة وجود علاقة بينهم و بين المنظمات الارهابية (Duran Uzun, 2018: 14).

اعلان حالة الطوارئ و اصدار العديد من القرارات بقوة القانون، ادى الى ظهور مناقشات حادة بين حزب العدالة و التنمية و الاحزاب المعارضة الاخرى، اذ ان ابرز الانتقادات التي وجهت الى هذه القرارات، كان عدم دستورية هذه القرارات التي اتخذت، ولكن برغم ان حزب الشعب الجمهوري (Cumhuriyet Halk Partisi-CHP) اعترض على موضوع عدم دستورية هذه القرارات لدى المحكمة الدستورية العليا في تركيا ، الا ان جواب المحكمة كانت عبار عن عدم صلاحيته للبت في قضايا القرارات التي هي بقوة القانون و ذلك حسب المادة 148 من الدستور التركي (CHP'nin KHK İtirazın ret, 2016). و بهذا خول المحكمة الحكومة بصورة غير مباشرة لاصدار قرارات بقوة القانون بشكل يخالف الدستور التركي. حيث تم الاعتراض على هذا الموضوع على المستويين الداخلي و الخارجي. وفي النتيجة اصدار هذا العدد الكبير من قرارات بقوة القانون مستهدفا الساسة الاكراد بصورة مباشرة، اثر سلبا على مشروع الانفتاح على القضية الكوردية.

خامسا: في 1 ايلول من عام 2016 و ضمن سلسلة القرارات التي اصدرت بقوة القانون، تم اصدار قرار بقوة القانون المرقم (674) و الذي يتضمن اجراء تغييرات مهمة في قانون البلديات و قانون التنظيمات لوزارة الداخلية، حيث شملت التغييرات التي اجريت على قانون البلديات على صلاحية عزل رئيس البلدية و اعضاء المجالس البلدية في عموم البلاد و تعيين القيوم بدلا عنهم (674 no'lu KHK, 2016). اعتبر القرار الانف الذكر ان محاولات تقديم المساعدات الى المنظمات الارهابية او تحريض تلك المنظمات على ارتكاب الجرائم يعتبر سببا رئيسيا لعزل رؤساء البلديات و اعضاء مجالس البلديات. ضمن هذا السياق بدأت سلسلة عزل رؤساء البلديات و اعضاء مجالس البلدية للمناطق ذات الاغلبية الكوردية في تركيا و الذي هم من اعضاء حزب الشعوب الديمقراطي، بحيث اعلنت محافظة دياربكر بتاريخ 8 ايلول لعام 2016 عن تعيين القيوم لرئيس بلدية ناحيتي "سور" و "سيلفان". سبب هذا الاعلان كون رئيس بلدية كل من "سور" و "سيلفان" كانا قد اعلنا الادارة الذاتية (Keleş,207: 307). و من ثم وصل عدد الذين استبعدوا من رئاسة البلدية (94) رئيس بلدية و اكثر من (151) عضوا من اعضاء مجالس البلديات من قبل وزارة الداخلية التركية حتى عام 2019 (Gürbüz, 209: 43).

الهدف الرئيسي من هذه الخطوة هو ابعاد اعضاء حزب الشعوب الديمقراطي عن رئاسات و مجالس البلديات للمحافظات و المناطق ذات الاغلبية الكوردية. اذا ان نسبة (90%) من الذين استبعدوا و عين قيوم بدلا عنهم هم من اعضاء حزب الشعوب الديمقراطي. تعين القيوم في رئاسة البلديات و مجالس البلديات و خصوصا في المناطق و المحافظات ذات الاغلبية الكوردية بحجة دعم ومساعدة المنظمات الارهابية، اصبح موضوعا جادا وقابلا للنقاش بسبب النوايا الحقيقية من هذه الخطوة التي اتخذت من قبل الحكومة التركية و المتمثلة بحزب العدالة و التنمية. لانه اذا ما دققنا نتائج الانتخابات المحلية التي اجريت عام 2019، نرى ان حزب الشعوب الديمقراطي قد خسر 44 بلدية من اصل 94 بلدية التي عين القيوم فيها من قبل الحكومة التركية وكان نصيب حزب العدالة والتنمية 36 بلدية من مجموع 44 بلدية التي خسره حزب الشعوب الديمقراطي (İzci ; Geylani: 572). هذا التغير في نتائج الانتخابات البلدية و خصوصا في البلديات التي اعلن تعين القيوم فيها، فُسره قادة حزب العدالة و التنمية من انها نتيجة طبيعية تؤكد رفض الناخب الكوردي للجهات و الحركات السياسية التي تؤيد المنظمات الارهابية وان ناخب تلك المناطق مع فرض الاستقرار الامني و السياسي في البلاد بالاضافة الى ذلك فان انصار و قيادي حزب العدالة و التنمية يؤكدون ايضا على ان الذين عُينوا كقيوم على تلك البلديات قد نجحوا في ادارة تلك البلديات وهذا ما ادى الى الحصول على رضى الناخب الكوردي (İzci ; Geylani: 569-572). و لكن مقابل هذا يوجد توجه اخر و هو ان حزب العدالة و التنمية قد استغل تلك الظروف من اجل بسط نفوذه في تلك المنطقة و انه قد ارسل رسالة بشكل غير مباشر لاهالي تلك المناطق على انه اذا لم يتم التصويت لصالح حزب العدالة و التنمية فان تلك المناطق سوف لن تستقر امنيا و سياسيا و اقتصاديا، بالاضافة الى ذلك فان الحزب قد استغل فترة الادارة المؤقتة لتلك المناطق عبر القيوم لصالحه.

في النتيجة نرى ان حزب العدالة و التنمية قد صعد من ضغوطاته على حزب الشعوب الديمقراطي محاولا اقصائه من المعادلة السياسية في البلاد، خصوصا في المناطق ذات الاغلبية الكوردية، و هذه الخطوات قد اثر سلبا على عملية السلام او الانفتاح على القضية الكوردية. لان الاستمرار بتلك العملية من دون اشراك القوى السياسية المدنية الكوردية فيها سوف لن ياتي بنتيجة ايجابية. و هكذا تم تعقيد الامور اكثرا و اصبح الاجواء مجددا مميئا للاشتباكات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و المجتمعي في تلك المحافظات بشكل خاص و في عموم البلاد بصورة عامة.

2-3 المطلب الثاني/ قراءة استشرافية للقضية الكوردية في ظل سلطة حزب العدالة و التنمية

القضية الكوردية في تركيا مرت بمراحل عديدة و اتسمت هذه المراحل بصورة عامة بالعنف و عدم قبول الاطراف لبعضهم البعض، اذ اكدت لنا تاريخ هذه القضية منذ بدئها مع ثورة شيخ سعيد بيران و حتى يومنا هذا، سوف لن تجد له حل سلمي ما لم تكن هنالك نوايا صادقة من قبل الاطراف لحل القضية بطريقة سلمية. استخدام العنف و القوة لفرض الارادات يعتبر من اهم العوائق امام حل هذه القضية بشكل سلمي. سقوط عشرات الضحايا من كلا الجانبين ساعد على تعقيد الامر اكثر فاكثر. اذا ما اراد الاطراف حل القضية بصورة جذرية فان اولى الخطوات لذلك هو الاعلان عن نزع السلاح من قبل حزب العمال الكوردستاني مقابل تعهدات ضامنة من قبل الحكومة التركية لخلق اجواء امنة وسلمية و عادلة لاشراك الكورد في العملية السياسية. بالاضافة الى اعداد برامج اعداد و تاهيل للذين سيلقون السلاح، من قبل الحكومة التركية و

باشراف الامم المتحدة. برغم ان تطبيق هذه الخطوة صعبة جدا في الظروف الحالية، الا انها ليست مستحيلا.

عدم الاعتراف و عدم تحديد من يمثل الكورد من المسائل المهمة الاخرى التي من الممكن ان تم حلها سوف يساعد كثيرا على اتخاذ خطوات ايجابية نحو ايجاد حلا جذريا للقضة الكوردية. متى ما تم تثبيت و اقرار الجهة التي تمثل بصورة شرعية الكورد في تركيا، نستطيع القول من انها ستمثل تقدما واضحا وجذريا لحل تلك القضية. لانه حتى الان لم تستطع حزب العمال ان يكون ممثلا شرعيا للكورد. اما الاحزاب السياسية الكوردية الاخرى التي أسست في تركيا، هو ايضا لم يستطع ان يكون مستقلا عن حزب العمال ، جميعهم اصبحوا اداة بيد حزب العمال الكوردستاني و اصبحوا كجناح سياسي لذلك الحزب المسلح. وهذا ما افقدهم و ابعدهم عن نسبة كبيرة من ناخبي الكورد في تركيا. انعدام الاستقلالية التامة للاحزاب الكوردية العاملة في تركيا، افقدهم شرعية تمثيل الناخب الكوردي في تركيا، وهذا ما ادى بدوره الى انعدام الثقة بين الناخب الكوردي و تلك الاحزاب السياسية الكوردية التي تاسست و احدة تلو الاخرى. لذلك اذا استطاع اي حزب سياسي كوردي بان يكون مستقلا عن حزب العمال و نجح في مخاطبة الناخب الكوردي من دون البقاء تحت ضغوط حزب العمال ، فانه يستطيع ان يحرز تقدما واضحا في القضية الكوردية نحو ايجاد حل جذري لها. الا ان التاريخ يثبت لنا انه كلا الطرفين، حزب العمال و الحكومة التركية (الاحزاب المتواجدة في السلطة) لم يسمحا بظهور حزب سياسي مدني بعيدا عن سطوة و ضغط حزب العمال و الحزب الحاكم او الاحزاب الموجودة في السلطة وخصوصا حزب العدالة و التنمية. لانه كم اشرنا اليه فان نشر الاستقرار و الامان في المحافظات ذات الاغلبية الكوردية هي ليس من صالح حزب العمال و حتى احزاب السلطة بضمنه حزب العدالة و التنمية.

من جهة اخرى اتساع نفوذ حزب العمال في كل من سوريا و العراق قد اثر سلبا على عملية الانفتاح على القضية الكوردية. كما اشرنا الى هذه النقطة بالتفصيل في الاقسام السابقة من هذه الدراسة، لذا من اهم الخطوات اللازمة لحلحلة القضية الكوردية في تركيا، هي ايقاف نشاطات حزب العمال في كلا من سوريا و العراق. لان انتشار مناطق نفوذ حزب العمال في هاتين الدولتين له انعكاسات سلبية على الامن القومي التركي.

علاقات و ارتباطات حزب العمال الكوردستاني بالدول الاقليمية و الدولية، كان له اثر كبير على افشال مشروع الانفتاح على القضية الكوردية في تركيا. بحيث اصبح حزب العمال الان اداة للقوى الخارجية بحيث يدعي البعض انه اصبح مثل ميلشيات ماجورة تعمل لمن تدفع اكثر و انه ابتعد كثيرا عن المبادئ القومية للكورد و اصبح لا يمثل الكورد في تركيا بل هو الان يفرض نفسه بالقوة على الكورد مدعيا انه الممثل الوحيد للكورد. لذا يجب على حزب العمال قبل اتخاذ اية خطوة نحو حل القضية الكوردية الابتعاد عن هذه العلاقات الشائبة و التي تضر كثيرا بالقضية الكوردية. لكن اذا ما قيمنا مواقف حزب العمال منذ تاسيسه و حتى الان، لا يمكن ان نتوقع منه قطع علاقاته الخارجية على المستوى الاقليمي و الدولي، و هذا ما يعقد الامور اكثر في تركيا، لان الحكومة التركية تتهم و باستمرار حزب العمال من انه منظمة ارهابية لها علاقات خارجية و تعتبر خطرا على الامن القومي التركي. و بالنتيجة لا يتوقع ان تتحسن الامور في تركيا و من المحتمل ان تستمر الاشتباكات المسحلة بين تركيا و مسلحي حزب العمال وذلك في ظل حزب العدالة و التنمية.

منهج و النظام الداخلي لحزب العمال صيغ بشكل يشجع على فرض نفسه في القضية الكوردية من دون الاعتراف بالقوى الكوردية الاخرى التي هي خارج ارادته و سيطرته. هذه الفكرة للحزب ساري على المستوى القومي بين الكورد في جميع الدول التي تتواجد فيها الكورد. فمثلا لا تقبل حزب العمال بروز اية قوة اخرى خارج سيطرته في سوريا ولتفادي هذا الامر قام بتاسيس جماعات مسلحة تحت اسماء مختلفة باسم الكورد واستطاع الى حدا ما السيطرة على مناطق ذات الاغلبية الكوردية داخل الحدود السورية. من جهة اخرى نرى ان حزب العمال في اقليم كوردستان-العراق ايضا له نشاطات كثيرة تهدف الى افشال نجاح القوى الكوردية العراقية، فمثلا تعمل حزب العمال بكل طاقته الى تفادي بروز مسعود بارزاني كشخصية كوردية مقبولة من قبل جميع الاطراف الكوردية داخل و خارج العراق. لانه يراه منافسا له، بالاضافة الى ذلك فانه حتى داخل الاراضي التركية لا تسمح حزب العمال من بروز اي حزب او شخصية كوردية ليس ضمن سيطرته داخل تركيا، فمثلا نرى انه كيف وضع صلاح الدين دميرتاش في مازق، بعدما استطاع في تركيا على ان يثبت نفسه كقائد سياسي كوردي مقبول على المستوى الداخلي في تركيا. حيث شارك دميرتاش في انتخابات رئاسة الجمهورية مرتين كمنافس لاردوغان محرزا نتائج ايجابية و جيدة لصالح الكورد. ولكن يبدو ان هذا الامر لم يرى القبول من قبل حزب العمال الكوردستاني، اذا بدء بالعمليات المسحلة ضد القوات الامنية التركية، وهذا ما اعطى الحكومة التركية مبررا للرد على تلك العمليات. من هنا يظهر لنا ان حزب العمال لا يقبل حتى ببروز قوى و اسماء كوردية فكيف له ان يقبل العمل تحت غطاء و اشراف الحكومة التركية؟ بقيادة حزب العدالة و التنمية او اي حزب اخر، ولهذا السبب لا ينتظر من الوصول الى حل سلمي مع حزب العمال لانه لا يقبل الخضوع لاي قوة كانت كوردية ام غير كوردية.

فشل حزب العمال عدة مرات من تغير مساره و توجهه من كفاح مسلح الى كفاح مدني سياسي ديمقراطي برغم بروز الفرص له. اذ ان طبيعة هذا الحزب لا يتلائم مع المبادئ الديمقراطية و انه بنى اساسه على العنف و الاشتباك المسلح تحت غطاء القومية الكوردية.

من جهة اخرى الاحزاب السياسية الكوردية المدنية في تركيا بدروهم لم يستطيعوا التخلص من نفوذ و سطوة حزب العمال الكوردستاني، اذ بقوا تحت ضغوطات هذا الحزب الذي بدوره وظف العديد من الشخصيات و الاسماء الكوردية المقربة منه في صفوف هذه الاحزاب السياسية المدنية الكوردية. عدم ظهور حزب سياسي كوردي في تركيا مستقل عن حزب العمال يعتبر اشكالية جوهرية في موضوع حل القضية الكوردية في تركيا، في المراحل القادمة لا يُتوقع تاسيس حزب سياسي كوردي مدني بعيد عن سيطرة حزب العمال، لان قوة و سطوة حزب العمال ضمن المناطق الكوردية لا تزال مستمرا، لذا لا يمكن في الظروف الراهنة تاسيس حزب مستقل بصورة كاملة عن حزب العمال.

مقابل هذه النقاط فان نوايا الحكومات المتعاقبة في تركيا الى يومنا هذا لم تكن في صالح ايجاد حل جذري للقضية الكوردية برغم المحاولات الجادة الذي قام به حزب العدالة و التنمية. عدم الاعتراف بوجود المسالة او القضية الكوردية في تركيا من اهم العوائق التي توجد امام ايجاد حل لتلك القضية. اذ صرح اردوغان الذي هو في نفس الوقت رئيس حزب العدالة و التنمية عدة مرات بعدم وجود شئ باسم القضية الكوردية في تركيا برغم انه يعتبر اول رئيس حزب سياسي في تركيا قد اتخذ خطوات جريئة و عديدة لاجل حل القضية الكوردية (Cumhurbaşkanlığı Web Sitesi, 2015) ، الا ان هذه الخطوات كم اسلفنا ذكره من قبل لم تكلل بالنجاح. من المتوقع ان تستمر انكار وجود

المسالة او القضية الكوردية في المراحل المقبلة ايضا من قبل حزب العدالة و التنمية او الاحزاب الاخرى الذي ستشكل الحكومات. لانه لا يُتوقع من تلك الحكومات مهما كانت اتجاهاتها ان يخطو خطوات جريئة لحل القضية الكوردية و التفاوض مع حزب العمال. وهذا ما يجعل الامور اكثر تعقيدا.

تبين ان نوايا حزب العدالة و التنمية التركي لم تكن باتجاه ايجاد حل للقضية الكوردية و انما كان الهدف منه البقاء في السلطة و كسب المزيد من اصوات الناخب الكوردي في المحافظات التركية ذات الاغلبية الكوردية، لان من بين احدى الامور الذي يفتخر به حزب العدالة و التنمية هو وجود قاعدة شعبية له في كافة انحاء البلاد، لان اصوات و قواعد الاحزاب الاخرى تقع في مناطق محددة في تركيا، و حزب العدالة و التنمية هو الحزب الوحيد الذي له قواعد واسعة و حاصل على اصوات تقريبا من جميع المحافظات التركية. اما الان فبعد وصول موضوع الانفتاح على القضية الكوردية الى نقطة الخلافات و بدء الاشتباكات، و تحالف حزب العدالة و التنمية مع حزب الحركة القومية (Milliyetçi Hareket Partisi-MHP) فمن المستبعد ان يتنازل حزب العدالة و التنمية اكثر من الذي قدمه سابقا لان الهدف من التحالف مع حزب الحركة القومية هو بالاساس كسب الناخب القومي التركي، ولكن مع هذا سيحاول حزب العدالة و التنمية من المحافظة على سياسة متزنة تضمن التقرب من القوميين الترك و الفئة المحافظة من الناخب الكوردي. فمن غير المتوقع ان نرى في المراحل المقبلة انفتاح بالشكل الذي جرى قبل سنوات عدة من قبل حزب العدالة و التنمية، على القضية الكوردية. برغم هذا الامر الا انه هنالك من يدعي ان اردوغان سيحاول احياء موضوع الانفتاح على القضية الكوردية مجددا و ذلك بسبب تراجع شعبيته بين الناخب التركي و الضغوط التي تمارسها المعارضة التركية على اردوغان لالحاق الخسارة به، الا انه حتى و ان خطى اردوغان خطوات نحو حل القضية الكوردية مجددا سوف لن يكون كما جرى سابقا، و انما سيتم ضمن اطر سياسية جديدة.

بصورة عامة نستطيع القول بان افق حل القضية الكوردية في تركيا سوف لن تظهر من جديد، و يبدو انها ستشغل الراي العام التركي و الاقليمي و حتى العالمي لفترات لاحقة اكثر، و لن يصل الاطراف الى حل جذري و شامل مالم تكن هنالك نوايا حقيقية لاجل ايجاد حل للقضية الكوردية من جهة و عدم السماح بالتدخلات الخارجية في هذه القضية من جهة اخرى.

4 الخاتمة والاستنتاجات

نستنتج بصورة عامة من كل مما تقدم ان حزب العدالة و التنمية منذ وصوله الى السلطة في عام 2002 اتخذ بعض الاجراءات الجريئة لاجل حل القضية الكوردية في تركيا. ولكن مع جميع هذه الخطوات الجريئة الذي اتخذه العدالة و التنمية خلال فترة وجوده في السلطة و حتى الان لم ينجح في الحصول على نتيجة ايجابية ترضي الاطراف المتنازعة و تنهي الاشتباكات بصورة جذرية. اسباب عدم نجاح الحكومة التركية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية في ايجاد حل للقضية الكوردية و تحديد سياسة حزب العدالة و التنمية تجاه القضية الكوردية ، كثيرة و عديدة بحيث من خلال البحث توصلنا الى العديد من الاستنتاجات حول اسباب فشل تلك المحاولات، ابرزها:

1- انعادم النية الجادة لحل القضية الكوردية لدي حزب العدالة و التنمية، اذ تبين ان اغلب الاصلاحات و الخطوات التي اتخذ من قبل حزب العدالة و التنمية ضمن مشروع الانفتاح كان لغرض كسب الناخب الكوردي في تركيا. اي ان الحزب حاول تحديد الاطر الاسياسية للقضية الكوردية وفقا لمصلحة الحزب و ليس للمصلحة العامة و يعتبر هذا الامر احد اسباب فشل مشروع الانفتاح و تغيير سياسية حزب العدالة و التنمية تجاه القضية الكوردية من حزب ظهر كانه يحاول ايجاد حل للقضية الكوردية الى حزب سياسي يسعى للبقاء في السلطة لاطول فترة ممكنة و اصبح ينكر وجود القضية الكوردية في تركيا.

2- بعد مرور سنوات عدة على تولي حزب العدالة و التنمية للسلطة، ظهر لاحقا خلافات داخلية كثيرة داخل الحزب مما ادى الى انشقاقات عديدة و استقال العديد من قيادي الحزب و من ضمنهم بعض القادة المؤسسين للحزب امثال عبدالله غول، احمد داود اوغلو، علي باباجان ....والخ من الاسماء القيادية المهمة. و يوجد ايضا بين المنشقين اسماء من اصول كوردية مثل دنجير مير محمد الذي كان من احد مؤسسي الحزب والذي انشق عن الحزب عام 2014 منضما الى حزب الشعوب الديمقراطي. هذه الخلافات الداخلية و انشقاق القيادات المهمة من حزب العدالة و التنمية اثر بصورة سلبية على مشروع الانفتاح على القضية الكوردية و بهذا نستطيع القول ان هذه النقطة من احدى اسباب فشل مشروع الانفتاح على القضية التركية في تركيا و المتعلق بحزب العدالة و التنمية بصورة مباشرة.

3- محاولات اردوغان رئيس حزب العدالة و التنمية بتغير نظام الحكم في تركيا من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي ونجاح هذه المحاولات بعد الاستفتاء على تغيير الدستور عام 2017، اعطى صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية ملغيا منصب رئاسة الوزراء و ربط الوزراء مباشرة بالرئيس. بالاضافة الى اعطاء صلاحية تعيين قضاة المحكمة الدستورية في تركيا، بحيث يعين رئيس الجمهورية 12 قاضيا من قضاة المحكمة الدستورية المتكون اصلا من (15) عضوا، بحيث يعين (4) منهم بصورة مباشرة، اما الثمانية الباقية يعينهم الرئيس ايضا ولكن من بين المرشحين الذين يتم تحديدهم من قبل محكمة النقض و مجلس الدولة (اعلى محكمة ادارية) و مؤسسة التعليم العالي، اما القضاة الثلاثة الباقية فيتم تعينهم من قبل مجلس الامة التركي الكبير . و هكذا نرى ان المحكمة الدستورية قد خضعت بصورة مباشرة الى سلطة و صلاحيات رئيس الجمهورية. من جهة اخرى تحديد الوزراء و اغلب كبار مسؤولي الدولة من قبل رئيس الجمهورية ولد نوعا من عدم الثقة و عدم الاطمئنان لحزب العدالة و التنمية من قبل الاحزاب المعارضة و الاحزاب الكوردية خصوصا. هذه الخطوة تسبب الى توجيه انتقادات واسعة من قبل حزب الشعوب الديمقراطي الى اردوغان و حزب العدالة و التنمية التركي، بحيث تجاوز تلك الانتقادات الحد المعقول و وصل الى نقطة الادعاء بعدم مشروعية الرئيس التركي اردوغان. وهكذا اثرت هذه النقطة على مشروع عملية الانفتاح على القضية الكوردية و ساعدته للوصول الى المربع الاول.

4- تشكيل تحالف "الجمهور" من قبل حزب العدالة و التنمية و حزب الحركة القومية في 20 شباط عام 2018 و من ثم انضام بعض الاحزاب السياسية الاخرى اليه، و تشكيل تحالف "الملة" من قبل حزب الشعب الجمهوري (CHP) و حزب ايي (İYİ Parti) في 3 مايس عام 2018 كمنافس لتحالف "الجمهور" قسم الاحزاب السياسية في تركيا الى قطبين و توجهين رئيسيين. برغم ان حزب الشعوب الديمقراطي لم ينضم الى تحالف "الجمهور" رسميا الا انه في الانتخابات المحلية دعم بصورة غير مباشرة تحالف "الجمهور" في بعض المحافظات المهمة. انقسام الاطراف السياسية بهذا الشكل في تركيا بعد عام 2018 ساعد كثيرا على فشل مشروع الانفتاح على القضية الكوردية. وكان لحزب العدالة و التنمية دورا كبيرا في تكوين هذا الوضع السياسي لان تحالفه مع حزب الحركة القومية قد جعله يتقرب بحذر اكثر الى القضية الكوردية، وذلك بهدف عدم اغضاب الناخب التركي القومي، مقابل هذا حاول و بصورة حذرة التقرب من الناخب

الكوردي المحافظ. و نتيجة هذه التطورات نرى ان لهذه الخطوة تاثير سلبي على ابتعاد حزب العدالة و التنمية من موقفه الذي ابداه في بدايات عام 2002.

5- اعلان حالة الطوارئ في البلاد من قبل حكومة حزب العدالة و التنمية خلال السنوات (2016-2018) و اصدار عدة قرارات بقوة القانون في تلك الفترة بدواعي محاربة محاولة الانقلاب الفاشلة و محاربة المنظمات الارهابية، ادعى الاحزاب المعارضة و من ضمنهم حزب الشعوب الديمقراطي من ان هذه الخطوة تستهدف تصفية الاسماء المقربة له في المؤسسات الحكومية و تضيق الخناق عليهم و يفرض عليهم طوق امني شديد من خلال اعتقال العديد من اعضاء الحزب.

موجة الاعتقالات و اعلان القيوم على العديد من البلديات التابعة لحزب الشعوب الديمقراطي من قبل حكومة حزب العدالة و التنمية جعل الاجواء السياسية و الامنية تسوء كثيرا و يؤدي الى زيادة الاضطرابات و الاشتباكات المسلحة بين مسلحي حزب العمال و الجيش التركي. اعلان حالة الطوارئ في تركيا من قبل حكومة حزب العدالة و التنمية كان بمثابة انهاء جميع الطرق السلمية لحل القضية الكوردية و الرجوع الى المربع الاول المتكون من بناء سياسة الدولة تجاه القضية الكوردية على الاسس الامنية.

و في النهاية نستطيع القول بان سياسة حزب العدالة و التنمية تجاه الكورد في تركيا قائمة على اساس المصالح الخاصة للحزب من جهة و على اساس بنية الدولة التركية المحددة في الدستور، لذا لا يمكن التوقع بان تقوم حزب العدالة و التنمية باجراء اصلاحات اخرى لغرض التقرب من الكورد او محاولة حل القضية الكوردية في تركيا، اذ ان اردوغان كرئيس حزب العدالة و التنمية صرح عدة مرات من انه لا توجد في تركيا موضوع باسم القضية الكوردية و ان حزب العدالة و التنمية على قناعة تامة من انه قدم ما يجب تقديمه للكورد خلال الفترات الماضية، وهذا يعني المزيد من التوتر و الشدة و استخدام القوة في المراحل اللاحقة و التصعيد ضد حزب العمال داخل الاراضي التركية و خارجه في الدول المجاورة كالعراق و سوريا.

5 المصادر والمراجع

أ- المراجع العربية

1- عيسى، حامد محمود (1991). المشكلة الكردية في الشرق الاوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991، مطبعة مدبولي، القاهرة، مصر.

2- الداقوقي، ابراهيم (2004). اكراد تركيا، دار اراس للطباعة و النشر، اربيل.

3- باركي، هنري و اخرون(2007). القضية الكوردية في تركيا، ترجمة هەژال، مطبعة مؤسسة ئاراس، اربيل.

4- الياس، فراس (2016). تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة،دار الاكاديميون للنشر و التوزيع، الاردن.

ب. المراجع الاجنبية

1- ÖZDEN, Hilmi (2019), Şeyh Sait, İngiltere ve Musul, Eskişehir Osmangazi Üniversitesi Türk Dünyası Uygulama ve Araştırma Merkezi Yakın Tarih Dergisi Cilt 3 3 Sayı 6, S.S: 52-60.

2- HANCILAR, Özhan (2011) PKK Terörizmi ve Türkiye'nin Uluslararası Hukuk Açısından Kuvvet Kullanma Hakkı, Yayınlanmamış Doktora tezi, Ankara Üniversitesi, Ankara.

3- BARBAK, Ahmet (2018). Türkiye'de Yönetim Sivilleşmesi: Ordunun Siyasal Kontrol Süreci Üzerine Bir İncelme, Akademik Yaklaşımlar Dergisi, İlkbahar 2018, Cilt 9, Sayı 1, s.s 31-55.

4- Ercan,Hülya (2002). Türkiye'de Sivil Toplum Tartışmaları Üzerine, C.Ü. Sosyal Bilimler Dergisi, Mayıs 2002, Cilt: 26, No: 1, s.s 69-79.

5- Uzgel, İlhan (2009). "Ordu Dış Politikanın Neresinde?", (Der.) Ahmer İnsel ve Ali Bayramoğlu, (Bir Zümre, Bir Parti: Türkiye'de Ordu), 2009, Birikim Yayınları, 4. Baskı.

6- Karaosmanoğlu ve Özlem Gökakın; Ali ve Behice (2010). Türkiye'de Sivil-Asker İlişkisinin Unutlan Boyutları, Uluslararası İlişkiler Derneği / Uluslararası İlişkiler Dergisi, Güz, 7 (27), s.s 29-50.

7- Yaman, Hüseyin (2011). Şark Meselesinden Demokratik Açılılma; Türkiye'nin Kürt Sorunu Hafızası, SETA, Ankara.

8- Semiz, Burhan (2013). PKK ve KCK'nin Din Stratejisi: İdeoloji-Algı-Çatışma, Karakutu Yayınları, İstanbul.

9- Sosyo-Ekonomik Politikalar Bağlamında Diyanet İşleri Başkanlığı; Kamuoyunun Diyanet'e Bakışı Tartışmalar ve Öneriler, Helsinki Yurttaşlar Derneği, Aralık 2014, İstanbul.

10- Alptekin, Hüseyin (2015). The Economic Context of Turkey's Jume and November 2015 Electıons, Insaight Turkey, Vol: 17, No: 4, 2015, s.s 125-143.

11- Beşikçi, İsmail (1967). Doğu Mitingleri'nin Analizi, Yurt Yayınları, Ankara – Türkiye.

12- Ceceli Köse, Sezen (2012). Müzakereci Demokrasi Kuramı ve Toplumsal ve Politik Dönüşümün İmkanları: Kürt Açılımı Üzerine bir İnceleme, Spectrum: Global Araştırmaları Dergisi, Cilt: 89, Özel Sayı, 2012, s.s. 89-115.

13- Selvi, Abdülkadir (2013). Öcalan'la Fidan Görüştü, Yeni Şafak, 1 Ocak.

14- Çandar, Cengiz (2011). Dağdan İniş-PKK nasıl Silah Bırakır? Kürt Sorunu'nun Şiddetten Arındırılması, TESEV Yayınları, İstanbul.

15- Köse, Talha (2017). Çözüm Sürecinin Yükseliş ve Düşüşü, Türkiye Ortadoğu Çalışmalar Dergisi, Cilt: 4, Sayı: 1 , ss.13-40.

16- Yayla, Atilla (2016). 15 Temmuz ve Türkiye'nin Siyasal Kültürü: Siyasi Partiler Özelinde bir Değerlendirme, Liberal Düşünce Dergisi, Yıl: 21, Sayı: 84, Güz 2016, s.s57-65.

17- ZABUN, Ahmet Hikmet (2018). Haziran ve Kasım 2015 Genel Seçim Kampanyalarının Ak Parti, CHP, MHP ve HDP Üzerinden Karşılaştırmalı bir Analiz, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İnönü Üniversitesi, Yayınlanmamış Doktora Tezi, Malatya, s.s 146-162.

18- DURAN UZUN, Cem (2018). Mert HÜSEYİN AKGÜN, Olağan Halin İki Yılı ve Sonrası, Analiz, SETA, Analiz, Temmuz 2018, Sayı: 249.

19- Keleş, Ruşen (2017). Can Giray Özgül, Belediye Organlarına "Kayyım" Atamaları Üzerine bir Değerlendirme, SBF Dergisi, Ankara Üniversitesi, Cilt 72, No.2, ss. 299-313.

20- Gürbüz,Cengiz (2019). Demokrasi Açısından Türkiye'de Kayyum Uygulaması, Journal of Gaziantep University Faculty of Economics and Administrative Sciernces, Volume 1, Number: 2, November, ss.36-52.

21- İzci, Ferit (2019). Didem Geylani, Kayyım Sisteminin Demokratik Yönetim İlkeleri ve Yasal Açıdan Değerlendirilmesi, Avrasya Sosyal ve Ekonomik Araştırmaları Dergisi (ASEAD), Cilt 6, Sayı 6, S X – Y, ss 562-573.

ج – الوثائق و التقارير و المراجع الالكترونية

1- TÜRK SANAYİCİ VE İŞADAMLARI DERNEĞİ (TÜSİAD), 21. Yüzyıl için Yeni bir Devlet Modeline Doğru: Optimal Devlet-Kamu Ekonomisinin ve Yönetiminin Yeniden Yapılanması ve Küçültülmesine Yönelik Öneriler, İstanbul, Şubat-1995, Yayın No: TÜSİAD-T/95, 2-174.

2- TÜRK SANAYİCİ VE İŞADAMLARI DERNEĞİ (TÜSİAD), Türkiye'de Demokratikleşme Perspektifleri, İstanbul, Ocak-1997, Yayın No: TÜSİAD-T/97-207.

3- TÜRK SANAYİCİ VE İŞADAMLARI DERNEĞİ (TÜSİAD), Türkiye'de Demdokratik Standartların Yükseltilmesi:Tartışmalar ve Son Gelişmeler, İstanbul,Aralık-1999, Yayın No: TÜSİAD-T/99-12/274.

4- تقرير مفوضية الاتحاد الاوروبي لعام 1998 حول مدى تقدم تركيا في سعيها نحو الانضمام الى الاتحاد الاوروبي باللغة التركية

5- Avrupa Komisyonu, Türkiye'nin Katılım Yönünde İlerlemesi Üzerine Komisyonun 1998 Düzenli Raporu, Dışişleri Bakanlığı, Ankara-Türkiye.

متاح على الرابط التالي:
https://www.ab.gov.tr/files/AB_Iliskileri/AdaylikSureci/Ilerlemeleri/Turkiye_Ilerleme_Rap_1998.pdf ، تاريخ الزيارة (2021/11/18).

6- Avrupa Komisyonu, Türkiye'nin Katılım Yönünde İlerlemesi Üzerine Komisyonun 2000 Düzenli Raporu, Dışişleri Bakanlığı, Ankara-Türkiye.

متاح على الرابط التالي:
https://www.ab.gov.tr/files/AB_Iliskileri/AdaylikSureci/Ilerlemeleri/Turkiye_Ilerleme_Rap_2000.pdf، تاريخ الزيارة (2021/11/18).

7- قانون النفوس التركي المرقم 1587 و التعديلات التي أُجري على المادة 16 باللغة التركية متاح على الموقع التالي: https://www.lexpera.com.tr/mevzuat/kanunlar/nufus-kanunu-1587 ، زيارة الموقع 25 شباط 2022.

8- قانون التعديلات على قانون الاذاعة والتلفزيون التركي و القانون المتعلق ببث وتاسيس الاذاعة و القنوات التلفزيونية باللغة التركية متاح على الموقع التالي: https://www.alomaliye.com/2008/06/26/turkiye-radyo-ve-televizyon-kanunu-ile-radyo-ve-televizyonlarin-kurulus-ve-yayinlari-hakkinda-kanunda-degisiklik-yapilmasina-dair-kanun-5767-sayili-kanun/ ، تاريخ زيارة الموقع 24 شباط 2022.

9- Güneydoğu Anadolu Projesi (GAP) Eylem Planı (2014-2018), Türkiye Cumhuriyeti Kalkınma Bakanlığı, (Aralık) 2014, (http://www.gap.gov.tr/gap-eylem-plani-sayfa-25.html). (erişim; 2/3/2022)

10- قائمة المدرسين الذين أُغتيلوا من قبل حزب العمال الكوردستاني، متاح على الموقع الرسمي لوزارة التربية الوطني التركي، على الرابط التالي: http://www.meb.gov.tr/belirligunler/sehitogretmenler/ ، تاريخ الزيارة (2022/3/2).

11- التسجيل الصوتي لمحادثات اوسلو التي جرت في عام 2009، متاح على الرابط التالي: https://www.dailymotion.com/video/x32pmb1 ، تاريخ الزيارة (2022/3/3).

12- كتاب (مرحلة الانفتاح الديمقراطي من خلال الاسئلة مع اجوبتها: مشروع الاخوة و الوحدة الوطنية) الصادر من قبل حزب العدالة والتنمية، متاح على الرابط التالي: http://www.ozgurcerkes.com/FileUpload/ds213192/File/akparti_acilimkitapcigi.pdf ، تاريخ الزيارة (2022/3/4).

13- لقاء اردوغان في 28 كانون الاول عام 2012، التسجيل الكامل للقاء باللغة التركية متاح على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=Oan-DK5woo8 ، تاريخ الزيارة: (2022/3/3).

14- خبر مقتل الشرطيين نشر في الموقع الرسمي لراديو و التلفزيوني التركي (TRT) بعنوان (Şanlıurfa Ceylanpınard'da 2 polis şehit oldu) وبتاريخ 22 تموز

2015، الخبر متاح على الرابط التالي: https://www.trthaber.com/haber/gundem/sanliurfa-ceylanpinarda-2-polis-sehit-oldu-195193.html, ، تاريخ الزيارة: 3 اذار 2022.

15- النتائج الرسمية للانتخابات البرلمانة التركية لشهر حزيران عام 2015، متاح على الموقع الرسمي للهيئة العليا للانتخابات في الجمهورية التركية، على الرابط التالي: https://www.ysk.gov.tr/doc/dosyalar/docs/Milletvekili/7Hazira n2015/KesinSecimSonuclari/ResmiGazete/D.pdf، تاريخ الزيارة (25 اذار 2022)

16- حول التهم الموجه لحزب الشعوب الديمقراطي من قبل المحكمة العليا التركية، يمكن الاطلاع على الخبر التالي المنشور في الموقع الرسمي لراديو التلفزيون التركي: (Yargıtay İddianamesi: HDP, PKK'nin Partisidir)، و المتاح على الرابط التالي: https://www.trthaber.com/m/?news=yargitay-iddianamesi-hdp-pkknin-partisidir&news_id=565909&category_id=1 ، تاريخ الزيارة: 23 اذار 2022).

17- النتائج الرسمية للانتخابات الرئاسية لعام 2014 متاح على موقع الهيئة العليا للانتخابات في تركيا: https://www.ysk.gov.tr/doc/dosyalar/docs/2014CB/2014CB-Kesin-416_d_Genel.pdf، تاريخ الزيارة: 2022/3/8.

18- Selahattin Demirtaş neden, ne zaman, tutuklandı? Selahattin Demirtaş`ın cezası ne kadar sürecek?; https://www.haberler.com/selahattin-demirtas-ne-zaman-tutuklandi-14507146-haberi/ , 8/3/2022.

19- النتائج الرسمية للانتخابات الرئاسية لعام 2018 متاح على موقع الهيئة العليا للانتخابات في تركيا: https://www.ysk.gov.tr/doc/dosyalar/docs/24Haziran2018/KesinSecimSonuclari/2018CB-416D.pdf، تاريخ الزيارة: 2022/3/8.

20- قانون حالة الطوارئ في تركيا، المرقم (2935) و الصادر في عام 1983، بنود و احكام هذا القانون متاح على الرابط التالي: https://www.mevzuat.gov.tr/MevzuatMetin/1.5.2935.pdf ، تاريخ الزيارة (2022/3/6).

21- خبر رد طلب حزب الشعب الجمهوري من قبل المحكمة الدستورية التركية AYM'den CHP'nin KHK başvurusunda ret, 12 Ekim 2016, ، BBC News، متاح على الرابط التالي: https://www.bbc.com/turkce/haberler-turkiye-37630485 ،تاريخ الزيارة 23 شباط 2022.

22- قرار بقوة القانون المرقم (674) الصادر بتاريخ 1 ايلول 2016 بعنوان Olağanüstü Hal Kapsamında Bazı Düzenlemeler Yapılması) (Hakkında Kanun Hükmünde Kararname)، متاح على الرابط التالي: https://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2016/09/20160901M2-2.htm ، تاريخ الزيارة (2022/4/7).

23- تصريح رجب طيب اردوغان حول عدم وجود مشكلة باسم (المسالة الكوردية) نُشر في الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية التركية، "Kürt Sorunu Yoktur; Kürt Kardeşlerimin Sorunları Vardır, Türkiye Cumhuriyeti Cumhurbaşkanlığı Resmi Web Sitesi, 2015، متاح على الرابط التالي: https://www.tccb.gov.tr/haberler/410/29843/kurt-sorunu-yoktur-kurt-kardeslerimin-sorunlari-vardir.html ، تاريخ الزيارة 28 كانون الثاني 2022.

6 پوختە

دوزی کورد لە تورکیا بە چەندین قۆناغی ئاڵۆز و خوێناوی تێپەڕیوە، ئەمەیش بووە هۆی ناسەقامگیری سیاسی و ئەمنی لەم وڵاتەدا. لەم کەش و هەواەیە نەرێنیەدا پارتی داد و گەشەپێدان بە هێزەوە سەرکەوتن لە هەڵبژاردنەکانی ساڵی 2002 توانی سەرکەوتنێکی بەرچاو بە دەست بهێنێت و بە بێ پێکهێنانی هاوپەیمانی بە تەنیا حکومەت پێکبهێنێ و بگاتە دەسەڵات. دواتر لە پێشینەکانی حکومەتەکانی پارتی داد و گەشەپێدان هەوڵ و کۆششەکانی بو بۆ دۆزینەوەی چارەسەرێکی راستەقینە بۆ دۆزی کورد و بۆ ئەم مەبەستە چەندین هەنگاوی ناو و پرۆسەی کرانەوەی بە رووی دۆزی کورد ڕاگەیاند. بەڵام دوای قۆناغەکانی ئەم هەنگاوانە دەرکەوت کەوا ئامانجی سەرەکی پارتی داد و گەشپێدان بریتی بو لە دۆزینەوەی چارەسەرێك بۆ دۆزی کورد بە شێوازێك کە خۆی تیایدا ئاراستەی پێشهات و رووداوەکان بکات لە بابەتەکەدا و گرەنتی زۆرینەی دەنگی دەنگدەرانی کورد مسوگەر بکات. بەرانبەر ئەمە ئیرادەیەکی یەککگرتووی کورد بۆ دۆزینەوەی چارەسەرێکی ئاشتیانە بۆ دۆزی کورد نەبوو، هەرچەندە پارتی کرێکارانی کوردستان بۆ ماوەیەکی دیاریکراو و کاتیش بێت سەرجەم چالاکیە چەکداریەکانی ڕاگرت، بەڵام دواتر دەرکەوت کە پارتی کرێکارانی کوردستان هەڵساوە بە ئیستیغلال کردنی پرۆسەی ئاشتی بۆ کۆکردنەوەی هێز و چەك. جگە لەمە پەیوەندییە هەرێمییەکانی ئەم پارتە لە وولاتانی دراوسێ موکو عێراق و سوریا و بوونی هێزی چەکداری تایبەت بەم پارتە لەم وولاتانەدا، بوە هۆکارێکی سەرەکی بۆ کۆتایی هێنان بە هەوڵەکانی دۆزینەوەی چارەسەرێکی راستەقینە بۆ دۆزی کورد. لە ژێر رۆشنایی ئەم زانیارییانەی سەرەوە، دەتوانین بڵێن لایەنەکان نیەتی راستەقینەیان نەبووە بۆ چارەسەرکردنی کێشەکە و هەروەها گرفتێکی جەوهەری دیکە دەرکەوت ئەویش ئەوەیە تاکە نوێنەری شەرعی کورد لە تورکیا پارتی کرێکارانی کوردستان نیبە.

وشه کلیلییەکان: پارتی داد وگەشەپێدان، تورکیا، دۆزی کورد، پرۆژەی ئاشتی، پارتی کرێکاران.

7 Abstract:

The Kurdish issue in Turkey has passed through complex and bloody times, which has led to political and security instability in Turkey. In this negative atmosphere, the Justice and Development Party was able to win the elections in 2002 and reach power, forming the government alone without resorting to alliances. Therefore, the Justice and Development Party tried to find a solution to the Kurdish issue by taking some bold steps and starting to announce the project of openness to the Kurdish issue. But the stages that followed these steps proved that the main goal of the Justice and Development Party was to try to find a solution to the Kurdish issue in a way that the party would control the direction of the issue and win the majority of the votes of the Kurdish voters. On the other hand, there was no unified Kurdish will to find a peaceful solution to the Kurdish issue, although the Kurdistan Workers Party announced the cessation of armed operations, but it was later found that it had exploited that truce to gather its forces and store ammunition and weapons. In addition to the regional relations of this party in neighboring countries such as Iraq and Syria, the presence of armed factions affiliated with the Kurdistan Workers Party in these countries helped to end the process of opening up to the Kurdish issue. From the foregoing, we can reach a conclusion that the parties did not have a sincere intention to resolve this issue, and that it was found that there is a fundamental problem in the Kurdish issue, which is that the only legitimate representative of the Kurds is not the Kurdistan Workers Party.

Keywords: Justice and Development Party, Turkey, Kurdish Issue, Peace Project, labor Party